

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٣٠

الخميس، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ة هيلي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام السابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/770).

1826474 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن المواساة في وفاة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، توفي الأمين العام السابق كوفي عنان في ١٨ آب/أغسطس. وأنا على يقين من أن أعضاء المجلس يشاطروني الإعراب عن الحزن العميق لنبأ وفاته وفي تقديم التعازي إلى أسرته وذويه. بصفتي رئيس مجلس الأمن، أقترح أن يلتزم المجلس الآن الصمت دقيقة حدادا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام السابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/770).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيدة جواناكوك، كبيرة زملاء الأبحاث في المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/770، التي تتضمن تقرير الأمين العام السابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي والتضامن مع البلدان التي وقعت بها هجمات إرهابية في الآونة الأخيرة.

وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن التقرير السابع (S/2018/770) للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أُعِدّ التقرير بمساهمة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيرهم من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وكما طلب القراران ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، يتضمن التقرير تقييما للتهديدات على المستوى الاستراتيجي، فضلا عن معلومات مستكملة عن إسهامات الأمم المتحدة في دعم جهود الدول

الأعضاء لمكافحة هذا التهديد. يوضح التقرير كيف أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يطرح تحديا خطيرا، وبخاصة فيما يتعلق بتحوله إلى شبكة سرية، وأنشطة الجماعات المنتسبة له على الصعيد الإقليمي، والتهديد المعقد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمنتقلون وأسرهم. كما يتناول كيف تواصل الدول الأعضاء والأمم المتحدة تعزيز وصقل وتشجيع الاستخدام الفعال للأدوات والتدابير الرامية إلى التصدي للتهديد المتغير العابر للحدود الوطنية الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض النقاط الرئيسية في التقرير.

أولا، يشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن ما يسمى بخلافة تنظيم الدولة الإسلامية قد تكبد خسائر كبيرة، فإنه لا يزال مصدر قلق خطير وكبير. منذ نهاية عام ٢٠١٧، هزم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق ويتقهقر في الجمهورية العربية السورية. وعموما، يقدر عدد الأعضاء الحاليين للتنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية بأكثر من ٢٠ ٠٠٠ فرد، موزعين بالتساوي إلى حد ما بين البلدين. ولا يزال بعض مقاتلي التنظيم يشارك مشاركة كاملة في العمل العسكري ويختبئ الآخر في المجتمعات المحلية المتعاطفة والمناطق الحضرية. كما ألغى التنظيم مركزية هيكل قيادته للحد من وقوع خسائر أخرى. لذلك، يرجح بقاء تنظيم الدولة الإسلامية الأم في العراق والجمهورية العربية السورية في الأجل المتوسط بسبب النزاع المستمر والتحديات المعقدة فيما يتصل بتحقيق الاستقرار. وفي الوقت نفسه، توجد أعداد كبيرة من المقاتلين المنتسبين إلى التنظيم في أفغانستان وجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا وليبيا، وبدرجة أقل في سيناء واليمن والصومال ومنطقة الساحل.

ثانيا، إن التحديات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمنتقلون لا تزال معقدة. لقد توقف تقريبا تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية. بيد أن التدفق العكسي، وإن كان أبطأ من المتوقع، لا يزال يشكّل تحدياً خطيرا. علاوة على ذلك، فإن الخطر المتزايد للشبكة العالمية لهذا التنظيم، ولا سيما خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سيكون متعدد الأبعاد ومن الصعب التنبؤ به. فعلى سبيل المثال، يشير التقرير إلى أن الخبرة المكتسبة في مناطق النزاع هي أحد الأخطار التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون – من قبيل ما يتعلق بالمهارات اللازمة لإعداد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتسليح الطائرات المسيرة من دون طيار.

ثالثا، إن تحوّل التنظيم من هيكل له صفات الدولة إلى شبكة سرية يجلب معه تحديات جديدة. فعلى سبيل المثال، تزداد صعوبة كشف وتحليل تمويل التنظيم في الشرق الأوسط، إذ باتت الآن المهامُ الإداريةِ لتدبر الشؤون المالية سريةً. وبعد التغييرات الهيكلية للتنظيم، فإنه لا يزال قادرا على توجيه الأموال عبر الحدود، غالبا عن طريق بلدان وسيطة، إلى وجهتها النهائية. علاوة على ذلك، وعند النظر في أنشطة التنظيم في مختلف أنحاء العالم، من الشرق الأوسط وأفريقيا – وخاصة شمال وغرب وشرق أفريقيا – إلى أوروبا ووسط وجنوب وجنوب شرق آسيا، يلاحظ التقرير استمرار وجود ونفوذ التنظيم، لا سيما من خلال الجهات المنتسبة له. كما واصل تنظيم الدولة الإسلامية محاولاته الرامية إلى توسيع نطاق وجوده في أفغانستان، والتهديد الإرهابي الممتد من أفغانستان إلى وسط آسيا آخذ في التزايد. ففي إندونيسيا، نفذت جماعة أنصار الدولة – وهي شبكة محلية تتألف من خلايا مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية – سلسلة من التفجيرات الانتحارية المدمرة في أيار/مايو، مع إرساء سابقة مثيرة للقلق تتمثل في استخدام أُسر لشن الهجمات. وفي أوروبا، ثمة قلق إزاء الكم الكبير من الرسائل التي يرسلها باستخدام وسائل التشفير التجارية، فضلا عن تغذية نزعة التطرف في السجون.

ويسلط التقرير الضوء على أنه يتعين على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تجديد جهودهما الرامية إلى التصدي بفعالية للتهديد السريع التطور والعابر للحدود الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية. كما إنه يشير إلى أن دور مجلس الأمن كان أساسيا في هذا الصدد، ولا سيما من خلال شتى القرارات التي اعتمدها خلال السنوات القليلة الماضية بشأن مختلف جوانب مكافحة الإرهاب، وكذلك بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية. كما لا تزال قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، إحدى الأدوات العالمية الأساسية في ذلك الجهد.

كما يقدم التقرير السابع للأمين العام معلومات مستكملة بشأن الكيفية التي تعزز بها منظومة الأمم المتحدة التنسيق والاتساق والفعالية في جهودها لمكافحة الإرهاب دعما للدول الأعضاء. ويسلط التقرير الضوء على العمل الذي تقوم به مختلف كيانات الأمم المتحدة، وخصوصا الشراكة الوثيقة بين مكتبي – مكتب مكافحة الإرهاب – والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع الكيانات الأخرى مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. بالعمل معا، تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى التصدي لجوانب بالغة الأهمية، مثل مكافحة تمويل الإرهاب؛ والجريمة المنظمة؛ وإدارة الحدود وإنفاذ القانون؛ والتعاون القضائي الدولي؛ والملاحقة القضائية؛ وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ ومناهضة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص، واصلت هيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة التركيز على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وقد جرى تحديث وتبسيط خطة الأمم المتحدة التنفيذية لبناء القدرات لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي يديرها مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، لتعكس الأولويات المحددة في القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧). تتألف الخطة حاليا من ٤٠ مشروعا، سينفذها ١٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. ويركز أكثر من ٢٠ من المشاريع الـ ٤٠ تحديدا على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين. ولمواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والإرهاب على نطاق أوسع، فإن التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات أمور بالغة الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإن التطور المتزايد للأساليب التي يستخدمها الإرهابيون يتطلب تدابير مضادة، ولا سيما التدابير التكنولوجية المعقدة والمتطورة بشكل متناسب. وقد ناقشت الدول الأعضاء جميع هذه المواضيع في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، المعقود في شهر حزيران/يونيه الماضي، بمبادرة من الأمين العام غوتيريش.

ولا يزال الأمين العام ملتزما التزاما راسخا بدعم الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين إليه. وعلى وجه الخصوص، يرحب باهتمام مجلس الأمن المتواصل بهذه المسألة، إذ إننا لن نتمكن من التصدي لآفة الإرهاب إلا من خلال استجابة مستمرة ومتضافرة ومتعددة الأطراف.

وكما نوقش مع البعثة الدائمة للمملكة المتحدة، بصفتها رئيس مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن زيارتي لأفغانستان في الأسبوع الماضي.

لقد سافرت إلى كابول في الفترة من ١٤ إلى ١٥ آب/أغسطس للمشاركة في مؤتمر نظمته اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم.

قامت حكومة أفغانستان بدور رائد في تكريس اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب بتاريخ ٢١ آب/أغسطس، من خلال قرار الجمعية العامة ١٦٥/٧٢. وفي الكلمة الرئيسية التي

ألقيتها في المؤتمر، شددت على ضرورة التضامن مع ضحايا الإرهاب في أفغانستان وفي جميع أنحاء العالم. وأكدت مجدّداً التزام الأمم المتحدة بالاستماع إلى ضحايا الإرهاب، واحترام حقوقهم وتزويدهم بالدعم وتحقيق العدالة لهم. واجتمعت أيضا بمجموعة كبيرة من الضحايا من جميع أنحاء أفغانستان، الذين حدّثوني عن الأثر المدمر للإرهاب على حياتهم. وطرحوا أسئلة بسيطة، لكن الرّد عليها كان صعباً. فعلى سبيل المثال، على الرغم من التدابير الوقائية التي اتخذها المجتمع الدولي، لماذا لا يزال الإرهابيون قادرين على جمع الأموال والأسلحة والذخيرة، وإيجاد سبل دعم جديدة تمكنهم من مواصلة أعمالهم الفظيعة؟ ويجب أن ننظر في هذه المسائل وغيرها من المسائل الحيوية وأن نلبي تطلعات الضحايا.

أشعر بالامتنان لتمكن العديد من أعضاء المجلس من الانضمام إلى الأمين العام وإليّ يوم الجمعة الماضي بمناسبة افتتاح معرض للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. ويجب ألا ننسى أبدا عشرات الآلاف من الأشخاص الذين أصيبوا بجروح وتعرّضوا لصدمات أو قضوا نحبهم في الهجمات الإرهابية. فقد أُصيب أو قتُل ستة وأربعون ألف شخص في أفغانستان خلال السنوات التسع الماضية.

خلال البعثة التي قمت بها إلى كابل، أتيحت لي أيضاً فرصة إجراء مشاورات رفيعة المستوى مع الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، ووزير الخارجية رباني وغيرهم من أعضاء مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في حكومة أفغانستان، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية مكافحة الإرهاب. وقد أبلغوني بأنه ينبغي النظر في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في سياق عملية السلام والمصالحة في أفغانستان واعتماد منظور طويل الأجل على الصعيد الإقليمي. وذكروا أيضا أنهم يؤيدون بقوة عملية السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحوا جميعاً تنظيم مؤتمر رفيع مستوى في كابل في العام القادم، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب تُركز على أفغانستان. وتشاطرت هذه الفكرة مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء دول آسيا الوسطى، فضلاً عن نائب قائد بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي خلال اجتماعاتي معهم في كابل. وبطبيعة الحال، شاركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام السيد ياماموتو في تلك المناقشات. وأبدوا جميعا اهتماما أوليا فيما يتعلق بفكرة تنظيم مؤتمر.

كذلك ناقشت حكومة أفغانستان أولوياتها في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التصدي للتهديد المتغير الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وإدارة الحدود، وأمن الطيران، ومنع التطرف العنيف والروابط القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وسأجري المزيد من المشاورات مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإدارة الشؤون السياسية، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وغيرها من الكيانات التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من أجل مناقشة أفضل السبل لدعم الجهود التي تبذلها أفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب. ويتوق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى مواصلة العمل على نحو وثيق مع مجلس الأمن، وحكومة أفغانستان وغيرهما من الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين من أجل ضمان مستقبل يسوده الأمن والأمان لشعب أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كونينسكس.

السيدة كونينسكس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأعضاء على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام السابع (S/2018/770)

عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام السيد فلاديمير فورونكوف على تقديم لمحة عامة عن التقرير، وأن أشكر فريقه على تعاونه في إعداده، استناداً إلى الإسهامات التي قدّمتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

كما سمعنا بالفعل، لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال يتطور ويطرح تحديات كبيرة تواجه جميع الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحته. وتُعزى تلك التحديات أولاً إلى التحول الذي يشهده تنظيم داعش، إذ بات شبكة عالمية سرية؛ وثانيا، إلى أنشطة الجماعات المنتسبة إليه على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم؛ وثالثا، إلى التهديد المحتمل الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمنتقلون.

مرت ثمانية أشهر تقريبا منذ اتخاذ المجلس القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، بشأن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين. وفي إحاطتي الإعلامية اليوم، أود أن أبرز ثلاثة تحديات رئيسية مرتبطة بذلك التهديد. منذ اعتماد القرار الأول بشأن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهو القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي ركز على منع المقاتلين من السفر إلى مناطق النزاع، تحوّل التركيز فانصب على المقاتلين الذين ينتقلون أو يعودون إلى بلدانهم الأصلية، أو بلدان جنسياتهم، أو إلى بلدان أخرى. وخلال عمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء، قمنا بتحديد الاتجاهات التالية في هذا الصدد:

أولا، على الرغم من أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين لم يبلغ حتى الآن القدر الذي كان البعض يخشاه، إلا أن وضعهم الفريد يطرح مجموعة من التحديات التي تواجه الدول الأعضاء. واجهت الدول صعوبات في إجراء تقييمات شاملة للمخاطر التي يمثلها العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومن صاحبهم من أفراد أسرهم، على نحو ما يقتضيه القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧). كما أن مقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين تواجه تحديات مختلفة تتعلق بقواعد الإثبات والولايات القضائية. وفي بعض الحالات، يتطلب الأمر تنقيح الإطار القانوني القائم. وينبغي أن يكون المدعون العامون والمحققون ذوي معرفة متخصصة، تشمل استخدام أساليب التحري الخاصة التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة. ويجب أن يستندوا في كثير من الأحيان إلى الأدلة التي تجمعها القوات العسكرية أو الأدلة الرقمية الموجودة على خوادم خارجية. ولذلك، يظل تعزيز التعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة من الأمور الحيوية. ويجب على الدول أيضا أن تستحدث استراتيجيات مصممة خصيصاً لمقاضاة العائدين والمنتقلين من الرجال والنساء والأطفال. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء قد وضعت مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بإعادة التأهيل والإدماج، لا توجد سوى معرفة محدودة بشأن مدى فعاليتها وأثرها.

وثانيا، دخل عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب بالفعل نُظم العدالة الجنائية في بعض الدول، مما يلقي أعباء جديدة على السجون ويثير شواغل متزايدة بشأن احتمال نشوب نزعة التطرف فيها. هناك حاجة إلى مزيد من العمل لمعالجة قضايا مثل قدرة استيعاب السجون وأمنها، وظروف احتجاز السجناء المتطرفين العنيفين ومعاملتهم أثناء الاحتجاز، وتحديد احتياجاتهم الخاصة والمخاطر المرتبطة بهم، ووضع بدائل غير احتجازية.

أود أيضا أن ألفت انتباهكم إلى اتجاه ثالث حددته المديرية التنفيذية إبان عملها مع الدول الأعضاء. ويتعلق هذا الاتجاه الجديد بالمخاطر المحتملة الناجمة عن الإفراج المرتقب عن المقاتلين

الإرهابيين الأجانب المسجونين. ويتزايد قلق الدول إزاء احتمال عودة بعض من المفرج عنهم للانخراط في أنشطة إرهابية والوقوع في شرك التطرف المفضي إلى العنف. ويساور العديد من الدول شك بشأن مدى فعالية أدوات تقييم المخاطر والرصد التي تمّ وضعها لهؤلاء الأفراد، سواء أثناء فترة سجنهم أو بعد الإفراج عنهم. وقد صدرت بحق عدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب عقوبات قصيرة نسبيا، لأسباب شتّى، بما في ذلك، في بعض الحالات، لعدم وجود دليل على مشاركتهم في الأنشطة الإرهابية في مناطق النزاع. وفي هذه الحالات، قد تكون للدول الأعضاء فرص محدودة لإشراك أفراد خطرين في برامج إعادة التأهيل والإدماج قبل الإفراج عنهم.

لذلك هناك حاجة إلى تعزيز جمع البيانات وتبادل المعلومات في هذا المجال، بما في ذلك الدروس المستفادة، لضمان استناد برامج إعادة التأهيل والإدماج إلى منهجيات سليمة وتنفيذها في إطار الامتثال التام للقانون المحلي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وستواصل المديرية التنفيذية دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحديد الممارسات الجيدة ذات الصلة في هذا المجال.

إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليسوا سوى أحد الأخطار الناشئة من تنظيم الدولة الإسلامية والجهات المرتبطة به. ويتطلب منا التهديد المعقد والمتغير الذي يشكله الإرهاب أن نظل متيقظين ومتنبهين باستمرار. وفي الزيارات التقييمية التي يقوم بها بلدنا بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، نواصل إبراز أهمية التنفيذ الفعال من جانب الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وخلال الأشهر الستة الماضية، واصلت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة تطوير طرق مبتكرة لمعالجة التهديد. وأود أن أبرز بعضها.

إننا نواصل دعم الدول الأعضاء في استخدام أحدث التكنولوجيات لتأمين حدودها. وقد طرح القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) عدة متطلبات جديدة في هذا الصدد، بما في ذلك استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين ونظم سجلات أسماء المسافرين، فضلا عن نظام تحديد الهوية بالاستدلال الحيوي. وسنواصل تقديم المساعدة إلى الدول لضمان استخدام هذه التكنولوجيات بفعالية واستجابية، مع الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وإيلاء الاعتبار الواجب للشواغل المتعلقة بحماية الخصوصية والبيانات.

من الإنجازات الهامة في هذا الصدد أنه تم مؤخرا نشر مجموعة الأمم المتحدة من الممارسات الموصى بها للاستخدام المسؤول وتقاسم تحديد الهوية بالاستدلال الحيوي في مكافحة الإرهاب. ومؤخرا، تمثل إنجاز آخر في نشر مجموعة من الممارسات الجيدة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧).

نواصل أيضا إقامة شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص، ولا سيما في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولا يقتصر تعاوننا على بعض الأسماء الضخمة في الصناعة، بل ويضم المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة. هذه المشاركة أساسية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بجمع الأدلة الرقمية في قضايا الإرهاب. وتعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والرابطة الدولية للمدعيين العامين على وضع توجيهات لطلب أدلة الإثبات الإلكترونية وجمعها عبر الحدود، بما في ذلك من مقدمي خدمات الاتصالات من القطاع الخاص، وسينشر دليل عملي للدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر.

كذلك يعكف الفريق العامل المعني بالتدابير القانونية وتدابير العدالة الجنائية الخاصة بالتصدي للإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على وضع

الصيغة النهائية لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتيسير استخدام وقبول المعلومات والأدلة التي جمعتها القوات المسلحة وحافظت عليها وتشاطرتها.

أود أن أشدد على أن المشاركة المستمرة مع المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات النسائية، أساسية لكفالة اتباع نهج كامل يضم المجتمع بأسره لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ولا يزال الحوار الذي نجريه مع الأوساط البحثية، وبخاصة من خلال شبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب التابعة للمديرية التنفيذية، يوفر رؤى جديدة ويسهم في تحليلنا لأحدث الاتجاهات والتطورات.

لا يزال الكفاح العالمي ضد تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة لها مستمرا. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب، تعزز التنسيق والاتساق من أجل تقييم الثغرات في التنفيذ، وتحديد الممارسات الجيدة، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة إلى الدول الأعضاء. وتكتسي وحدتنا وجهودنا المشتركة أهمية الآن كما كانت دائما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كونينسكس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كوك.

السيدة كوك (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على دعوته لي هنا اليوم لمناقشة التقرير الذي شاركت مؤخرا في صياغته مع غينا فالي. ويشرفني أن أعرض البحث الذي أجريناه بشأن إشراك داعش للنساء والقصر بصورة استراتيجية وتكتيكية وعملياتية، وهي مسألة نعتقد أنها تتطلب اهتماما فوريا وعاجلا. ورغم أن هذا أحد الشواغل الهامة المتعلقة بداعش على وجه الخصوص، إلا أنه يتجسد بشكل متزايد في جماعات جهادية أخرى اليوم.

أظهر البحث الذي أجريناه حجم هذا الشاغل. فللمرة الأولى، تمكنا من أن نثبت بالأدلة أنه من بين ٨٠ بلدا وما يقدر بزهاء ٤١٤٩٠ من المواطنين الأجانب الذين أصبحوا منتسبين لداعش، يوجد ١٣ في المائة من النساء و ١٢ في المائة من القصر. ويشمل ذلك ٧٣٠ طفلا على الأقل ولدوا في مسرح العمليات لوالدين أجنبيين. ولذلك، تمثل النساء والقصر واحدا من كل أربعة أجانب مسجلين ليصبحوا منتسبين لداعش. هذه الأرقام ولم يسبق لها مثيل بالنسبة لأي منظمة إرهابية، كما تعمل على التأكيد على الحاجة إلى النظر في الشبكات الأوسع نطاقا للأشخاص المنتسبين لتلك الجماعات إلى ما يتجاوز المقاتلين.

نعتقد أن هذا تقدير ناقص إلى حد كبير، استنادا إلى الثغرات الحالية في البيانات. فمن بين البلدان الثمانين التي تم استعراضها، لم يقدم سوى ٢٦ بلدا أرقاما موثوقة علنا للنساء والقصر. لذلك، ما زلنا نفتقر إلى توافر فهم كامل لحجم هذا الشاغل ونطاقه. كما تستبعد هذه الإحصاءات من منعوا من السفر إلى العراق وسوريا والنساء والقصر على المستوى المحلي داخل منطقة النزاع الذين ربما قد أصبحوا منتسبين لداعش، إما طوعا أو بالإكراه. فالنساء والقصر مجموعات يتم الاستهانة بها ونصيبها منقوص في التحليل إلى حد كبير. وهكذا، فإنها تواجه خطر الإهمال في جميع التقييمات والمجموعة الكاملة من الاستجابات المتعلقة بداعش.

لماذا انجرفت العديد من النساء إلى داعش؟ إن تنظيم داعش، من خلال تقديم نفسه باعتباره مشروعا إيديولوجيا بحتا لبناء دولة، ومن خلال السيطرة على أراضٍ وإدارتها بين عام ٢٠١٤ وأواخر عام ٢٠١٧، يعطي المرأة فرصة وتصور متوقع وشعور بالهدف في بناء هذا الهيكل الشبيه بالدولة. لقد جذب أشخاص مختلفين تماما، من التلميذات إلى الجدات، من القارات الخمس. وقد أعربت هذه النساء عن مشاعر التمييز والاضطهاد والحرمان من الحقوق في المجتمعات المحلية التي تركنها،

واعتقدن أن داعش وفرت لهن شيئا قيما عن طريق الاضطلاع بأدوار تتراوح بين كونهن مواطنات وأمهات وزوجات، وتصل إلى عملهن كموظفات في القطاع العام. كما اضطلعت النساء داخل ذلك الإقليم وخارجه بأدوار أبشع وعملت في الشرطة وكمجندات وفي جمع التبرعات ونشر الدعاية وحشد كل من الرجل والنساء من أجل داعش.

وحصلت داعش على دعم المرأة من خلال جهود التجنيد الجنسانية المحددة الأهداف في دعايتها المتعددة اللغات التي استخدمت لغة وصورا تركز على حقوق المرأة وتمكينها وإحساسها بالهدف والانتماء التي توفرها الخلافة. كما استغلت ما تعرضن له من مظالم شخصية وسياسية، ووضعت مشاركتهن في إطار التزام ديني، ووعدهن بتقديم خدمات تتراوح بين الرعاية الصحية والتعليم المجاني وحتى ترتيبات الزواج، من بين أمور أخرى.

إن العوامل التي دفعت الأفراد للخروج من مجتمعاتهم وجذبتهم نحو داعش وأيديولوجيتها عوامل متنوعة ومعقدة ويجب فهمها وتقييمها على أساس فردي. كما ندرك أن مستويات القوة والدوافع تختلف من شخص لآخر. فقد التزمت بعض النساء من الناحية الأيديولوجية وسعين بقوة إلى دعم داعش، فسافرن بصورة مستقلة أو مع أطفالهن أو أسرهن، بينما تعرضت أخريات لدرجات متفاوتة من الإكراه.

سعت داعش أيضا إلى تشجيع تجنيد القصر داخل أراضيها المادية وخارجها، لتنشئة ”أشبالها“ ليصبحوا مقاتلي المستقبل والأوصياء إيديولوجية على مشروع الخلافة. وقد أظهرت الدعاية التي قامت بها الجماعة أساليب تلقين عقائدي منهجية للفتيان والفتيات في جميع مراحل نظامها التعليمي. وقد كان التحاق الفتيان، على وجه الخصوص، بمعسكرات التدريب العسكري إلزاميا بهدف إعادة تأهيل الشباب المجندين نفسيا وجسديا للقتال والانخراط في العنف. وقد سعت داعش، من خلال هذه الجهود، إلى رسم صورة مفعمة بالقوة، وتعزيز قوتها القتالية، بل وتسليح القصر.

كما هو الحال مع النساء، فإن القصر ليسوا مجموعة متجانسة. فقد مروا بمسارات مختلفة للتجنيد في داعش وأدوا أدوارا متنوعة. وتتراوح هذه الأدوار من كونهم مواطنين مجهولين تابعين لما يسمى بالخلافة وطفلات عرائس، إلى العمل كجواسيس ومقاتلين ومنفذي أحكام. ولذلك، نوصي باتخاذ ثلاث فئات فرعية للقصر التابعين لداعش تمشيا مع الاعتبارات الجنسانية والعمرية كمؤشر على مختلف مستويات فرادى الوكالات، وبالتالي تحقيق المساءلة. وتتمثل هذه الفئات في الأطفال دون سن الرابعة، الذين من المحتمل أن يكون الكثير منهم قد ولدوا داخل الأراضي التابعة لداعش؛ والأطفال بين عمر ٥ إلى ١٤ عاما، الذين يبدو أن آبائهم أو الأوصياء عليهم هم الذين أرسلوهم؛ والمراهقين من سن ١٥ إلى ١٧ عاما، والذين سافر بعضهم بشكل مستقل.

يمثل السقوط المادي للخلافة المزعومة نقطة تحول هامة بالنسبة للجماعة. ومع ذلك، لا نعتقد أن هذه هي نهاية علاقتها أو أنشطتها، بل إنها مجرد فترة تحول، ولذلك فإنه وقت مهم جدا لتقييم الحالة الراهنة والمستقبلية للمنتسبين إليها، بمن فيهم النساء والقصر. وتشير التقديرات إلى أن ٧٣٦٦ شخصا من المنتسبين لداعش، أو ٢٠ في المائة، قد عادوا إلى البلدان التي انطلقوا منها، أو يبدو أنهم يمرون بعمليات الإعادة إلى الوطن من أجل القيام بذلك. ومع ذلك، لم تسجل النساء سوى ٢٥٦ شخصا، أو ٤ في المائة من إجمالي العائدين. وفي المقابل، سجل القصر ما يصل إلى ١١٨٠ شخصا، أو ١٧ في المائة، من مجموع العائدين، مما يشير إلى أن بعض الدول الأعضاء قد منحت الأولوية لإعادة القصر.

ويتطلب الوضع الحالي للعدد الكبير من النساء والقُصر الباقين وراء العائدين أيضا الاهتمام العاجل والتوضيح. وتوصّلنا

إلى أن النساء والقصّر المحتجزين في العراق وسوريا في مخيمات المشردين داخليا، يعدون أشخاصا ما زالوا مرتبطين بتنظيم داعش في العراق وسوريا مثل أولئك الموجودين في بلدان ثالثة والذين قُتل بعضهم. وربما يكون الأكثر إثارة للقلق تلك الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين لم يحدد وضعهم بعد ولايزال مجهولا. ونشدد أيضا على الشواغل الهامة المتعلقة بوضع اليتامى والقصّر عديمي الجنسية الذين قد تكون هويتهم الوحيدة هي انتسابهم إلى تنظيم داعش، والذين هم بحاجة إلى تدخلات محددة وخاصة بهم.

ونرى أن النساء على استعداد لأداء دور هام في مواصلة إرث داعش وأيديولوجيته. ويستند ذلك الرأي إلى عدة اعتبارات، بما في ذلك الدوافع التي تجعل البعض ينقلون تلك الإيديولوجية للأطفال، والأدوار الشائنة والدعم الذي قدمته المرأة لداعش، وتغيّر الخطابات المتعلقة بدور المرأة في داعش، علاوة على التدريب على القتال الذي تلقته بعض النساء من جانب داعش. ودلت العديد من الهجمات – الناجحة والفاشلة – على المخاطر الأمنية التي يمكن أن تشكلها بعض النساء.

ومن المرجح أيضا أن يكون القصّر قد تعرضوا إلى صدمات كبيرة من جراء العنف الذي شهدوه من جانب داعش، بل إن بعضهم شارك في تلك الأعمال بصورة نشطة في بعض الحالات. وهناك أدلة على أن الأطفال الذكور المراهقين أو ”الأشبال“ قد شاركوا في الهجمات الانتحارية التي نُفذت خارج المناطق التي تسيطر عليها داعش، وأن دعاية التنظيم ما تزال تدعو المقاتلين من جميع الأعمار وتشجعهم على شن الهجمات الموجهة والمستقلة في الخارج. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا أنه من غير المرجح أن تصبح الكثير من النساء والقصّر تهديدات أمنية، بل إن الكثير منهم يسعون إلى النأي عن تلك الجماعة وأيديولوجيتها. وتؤكد البحوث التي أجريناها الأهمية الحاسمة لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالعمر والجنسانية في تقييم مدى التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المرتبطة به، في الوقت نفسه الذي يكفل فيه إدماجها في التعرض لأوجه الضعف المشتركة وفي الجهود العسكرية والعدالة الجنائية، فضلا عن جهود إعادة التأهيل والإدماج.

ويمثل هذا الوقت تحديا استثنائيا بالنسبة لنا وللمجتمع الدولي، وهو فرصة كذلك. ولدينا الآن قاعدة من الأدلة تسلّم بأنه يجب إيلاء الاعتبار اللازم للنساء والقصّر، بوصفهما فئتين استثنائيتين، في فهمنا للجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة المعاصرة. ولن نتمكن من وضع استجابات أكثر فعالية وشمولا واستدامة إلا بأن تتوفر لدينا قاعدة أدلة أقوى كميا ونوعيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كوك على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس على إحاطاتيهما بشأن تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين (S/2018/770). ونود أيضا أن نرحب بالسيدة جوانا كوك ونشكرها على تبادل النتائج الرئيسية لتقريرها عن النساء والقصّر في تنظيم داعش، الأمر الذي يدل على أهمية دعوة المجتمع المدني والباحثين للاسترشاد بهم في مناقشاتنا.

وفي صيف عام ٢٠١٤ اجتاح تنظيم داعش منطقة رافدي دجلة والفرات واستولى على آلاف الأميال المربعة من العراق وسوريا وفرض حكمه القاسي الوحشي على ملايين الأشخاص في منطقة كانت مهدا للحضارة. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، أدت الهجمات التي شنها داعش أو حرض عليها بحياة ما يزيد على ٣٠٠٠٠ شخص، بما ذلك شن ١٨١

هجوما خارج سوريا والعراق. وقد رد العالم على ذلك بتشكيل التحالف العالمي لدحر هذا التهديد، وأسفر العمل العسكري من جانب العديد من البلدان، بما فيها بلدي، عن دحر داعش من معظم الأراضي التي سيطر عليها وتحرير ملايين الأشخاص من الاضطهاد. ولكن النقطة التي أود أن أؤكدها اليوم هي أن داعش لم يهزم هزيمة كاملة بعد وأن الأسباب الجذرية لظهوره لم تعالج تماما.

وتتشاطر بريطانيا التقييم الوارد في تقرير الأمين العام والقائل أن داعش يواصل الاستجابة لفقدانه للأراضي عن طريق التحول إلى شبكة إرهابية سرية، وأن له فروعا تصل إلى بلدان بعيدة مثل أفغانستان وليبيا واليمن. ويستغل داعش المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدول، علاوة على استغلاله لضعف الدول. وليس بالضرورة أن يتلقى إرهابيوه توجيها مركزيا، وقد أبدوا قدرتهم على شن الهجمات في أوروبا وجنوب شرق آسيا.

وتشير تقديرات تقرير الأمين العام إلى استمرار بقاء ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من مقاتلي داعش في سوريا والعراق، من بينهم مواطنو بلدان عديدة. وسافر نحو ٩٠٠ شخص ذي صلة بالمملكة المتحدة للانضمام إلى النزاعات الجارية في سوريا العراق. وعاد حوالي ٤٠ في المائة منهم إلى المملكة المتحدة في الأيام الأولى لما يسمى بخلافة داعش، بينما يعتقد بمقتل نحو ٢٠ في المائة منهم. ولا يزال الباقون يقيمون في العراق أو سوريا أو غيرهما. ويجب أن يكون ردنا على هذا التهديد المستمر على جانبين،

أولا، يجب علينا مواصلة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش. وتواصل القوات البريطانية الاضطلاع بدورها بصفتها عضوا في التحالف العالمي، وتتولى المملكة المتحدة القيادة في المجال الحيوي للاتصالات الاستراتيجية لمكافحة داعش. وتعهدت الحكومة البريطانية في هذا العام بتوفير مبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني إضافي لمشاريع مكافحة الإرهاب في البلدان التي نرى أنها الأكثر عرضة لخطر المقاتلين الأجانب العائدين.

ثانيا، ينبغي أن نجدد التركيز على الوقاية عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لظهور تنظيم داعش، وهو ما يقتضي بذل المزيد من الجهد لأجل دعم السلام والمصالحة في العراق والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سوريا. ويعني ذلك أيضا التصدي للمشاكل الإنسانية المحددة. فعلى سبيل المثال، تصل نسبة النساء والفتيات إلى ٢٠ في المائة من مجموع المقاتلين الأجانب في التنظيم على الصعيد العالمي. وتصل نسبة القصر إلى ١٠ في المائة من إجمالي الـ ٤٠ ٠٠٠ من الأفراد الذين سافروا للانضمام إلى تنظيم داعش، وشهد الكثير منهم العنف المروع وأصبحوا عرضة للتطرف، وسيعاني بعضهم من اضطرابات ما بعد الصدمة. ويتعين علينا العمل لمنع أن يصبح أولئك القصّر الجيل التالي من الإرهابيين.

وإن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في الكفاح ضد داعش، تمشيا مع مسؤولية مجلس الأمن عن التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وجعل المجلس السفر الجوي أكثر أمنا من خلال اتخاذ القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦)، وهو أول قرار من نوعه على الإطلاق بشأن أمن الطيران. وتصدى المجلس أيضا للتهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب في القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و٢٣٩٦ (٢٠١٧). وقبل ذلك اتخذ المجلس في عام ٢٠٠٥ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي أدان فيه التحريض على الأعمال الإرهابية وأعرب فيه عن رفضه لكل المحاولات الرامية إلى تبرير تلك الأعمال أو تمجيدها. وينبغي أن يكون المجلس على استعداد للنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات اللازمة لمكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت لأغراض الدعاية وجمع الأموال.

ولا شك أن الوقاية هي إحدى الركائز الرئيسية لنهج المملكة المتحدة في مكافحة الإرهاب. ويتمثل هدفنا في التعرف

على جميع الأشخاص المعرضين لخطر التطرف، ونسعى إلى إعادة إدماج أولئك الأشخاص في المجتمع. وتواصل الوكالات والحكومات المحلية، من قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والشرطة، الاجتماع بصورة منتظمة لتحديد الأفراد المعرضين للخطر وإحالتهم إلى البرامج التي ينفذها الإخصائيون في مجال مكافحة نزعة التطرف. ويركز ذلك النهج على الوقاية بدلا من المقاضاة عقب ارتكاب الجريمة. ونجح ذلك البرنامج بالفعل في إثناء ما يزيد على ٥٠٠ شخص عن الإرهاب في المملكة المتحدة. وتعلمنا الدروس المستفادة على مر السنين وعملنا على تنقيح برنامجنا ”المنع“. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا مع البلدان التي تواجه مشاكل مماثلة.

ولا شك أن المجتمعات التي تثق في معتقداتها وقيمها ولديها القدرة على مساءلة حكومات بلدانها هي مجتمعات قادرة على مقاومة فيروس الإرهاب. وبالمثل، فإن الشراكة بين العديد من الدول تشكل عاملا أساسيا للنجاح. ويجب ألا نغفل عن أهمية تلك الشراكات، حتى وإن فقد داعش سيطرته في سوريا العراق. وأتطلع إلى مناقشتنا اليوم بشأن الكيفية التي يمكننا بها أن نعمل معا لمنع التهديد المتنامي لتنظيم داعش ومكافحته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الوزير، على مجيئكم لترؤس هذه الإحاطة البالغة الأهمية. وأرحب بكم ترحيبا حارا في نيويورك.

والولايات المتحدة ممتنة للمملكة المتحدة لالتزامها الثابت بمكافحة الإرهاب. وهي عضو هام في التحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ونعرب عن مواصلة دورها القيادي في هذه المسألة. ونشكر مقدمي الإحاطات أيضا.

قبل ثلاثة أعوام فقط كان تنظيم داعش يواصل حملة مستمرة من العنف والاجتياحات. فقد سيطر هؤلاء الإرهابيون على ثاني أكبر مدينة في العراق وهددوا بالاستيلاء على العاصمة نفسها. وفي شمال سوريا، استخدم داعش ملاذه الآمن هناك للتخطيط للهجمات وغرس نزعة التطرف في مجنديه الجدد.

لقد كان خطرا لا يمكن لدولة متحضرة أن تتجاهله. كثفت الولايات المتحدة الجهود للتصدي لذلك التحدي. لم نواجهه وحدنا. بل حشدنا تحالفا دوليا لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو شراكة بين الدول المتفقة في الرأي والمنظمات لمجابهة ذلك الشر. وزادت أعدادنا، إذ وصل الآن عدد الأعضاء في التحالف العالمي إلى رقم مذهل إلى ٧٧ عضوا.

أحرزنا معا تقدما كبيرا. فقد تمكن العراق من إعلان تحرير أراضيه من تنظيم الدولة الإسلامية. ودحر التحالف تنظيم الدولة الإسلامية وأخرجه من الكثير من الأراضي التي سبق الاستيلاء عليها ومن سورية. بيد أن المعركة لم تنته بعد. فلا تزال هناك فئة متعنتة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية. وهم يمثلون عدوا قادرا على الصمود، ولذلك يجب أن نتوخى اليقظة. وبعد ما أحرزناه من تقدم حتى الآن، لا نود أن نمنح تنظيم الدولة الإسلامية الفرصة لإعادة تنظيم صفوفه. سنواصل عملنا الشاق للتأكد من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية دائمة. ولهذا نعمل مع شركائنا لمساعدة الضحايا على إعادة البناء. في العراق وسورية، ما فتئ شركاؤنا في التحالف يقومون بإزالة الأنقاض وإزالة الألغام وإعادة الكهرباء والخدمات الأخرى. وقد مكن ذلك ٠٠٠ ١٥٠ من السوريين من العودة إلى الرقة التيا كانت عاصمة تنظيم الدولة الإسلامية، منذ حررت المدينة. وسيستمر العمل لبعض الوقت بفضل سخاء المساهمين الذين قدموا ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار للصناديق الجديدة لتحقيق الاستقرار.

نرحب بقيادة هؤلاء الشركاء في مضاعفة الجهود للتصدي لهذه التحديات. إن مساهماتنا المشتركة تبرهن على قوة التحالف العالمي المستمرة. لكن للأسف دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية لن يكون نهاية القصة. وكما سمعنا، فإن أيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية الكريهة قد ترسخت في أنحاء جديدة من العالم – في أماكن مثل أفغانستان ونيجيريا وليبيا والصومال وسيناء. والدرس المستفاد في ذلك الصدد هو أن تنظيم الدولة الإسلامية عدو من شأنه أن يتقن التكيف ويبحث عن أماكن جديدة في العالم خارجة عن سيطرة سلطة الدولة. يجب أن نحرم تنظيم الدولة الإسلامية من أي ملاذ لآمن. يعني ذلك في العديد من تلك الأماكن ممارسة ضغوط حقيقية على الأطراف لإنهاء الصراعات التي استمرت لسنوات. يجب علينا التركيز على بناء سلطة الدولة وتوسيع نطاق المؤسسات حتى لا نمنح تنظيم الدولة الإسلامية المجال لتوسيع نطاق سيطرته والتخطيط لهجمات جديدة.

لا يمكننا أيضا أن ننسى التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم القاعدة. ربما يحتل تنظيم الدولة الإسلامية المزيد من العناوين الرئيسية في السنوات الأخيرة ولكن لا يزال قادة تنظيم القاعدة يخططون لشن الهجمات في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك تواجد تنظيم القاعدة في سورية واليمن وأجزاء أخرى من العالم. إن مستقبل حربنا على الإرهاب سيبدو مختلفا عن التحديات التي واجهناها في السابق. فلم يعد يسيطر أعداؤنا على مساحات كبيرة من الأراضي تغطي العديد من البلدان. بل يختبئون في الخفاء أو في أماكن تخبئهم فيها الحكومات أو تغض عنهم الطرف. ولا يتوقف الإرهابيون قط عن البحث عن فرص جديدة، ولذلك لا يمكننا أن نتخلى عن يقظتنا.

نعرف الأدوات التي ستكون حاسمة في تلك المعركة. لقد قادت الولايات المتحدة الطريق في التفاوض على القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) الذي يضع أعلى المعايير للدول لمنع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويجب على كل دولة من الدول الأعضاء تنفيذ ذلك القرار بالكامل من أجل عرقلة الطرق التي يستخدمها الإرهابيون للتنقل من ميدان إلى آخر. ويعني ذلك التأكد من أن الدول الأعضاء تستخدم وتتشاطر أحدث التكنولوجيا، مثل سجلات أسماء الركاب وقوائم المراقبة وبيانات الاستدلال البيولوجي من أجل تحديد الأخطار التي تسعى إلى عبور حدودنا. وعملية التدقيق والفحص لجميع المسافرين بتلك الأدوات خطوة ضرورية.

ويتعين على الدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات لمعالجة مسألة المقاتلين الذين قد يحاولون العودة إلى ديارهم. وكما ذكر أحد مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، لا يقتصر الأمر على الرجال فحسب الذين حاولوا الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، بل النساء والأطفال كذلك. وبموجب القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، يجب على كل حكومة التركيز على وضع خطة شاملة لمقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

يجب علينا أيضا الاستفادة الكاملة من نظم الجزاءات بغية حرمان للجماعات الإرهابية والكيانات المستمرة في تقديم الدعم لها من التمويل. وحينما يكون استخدام القوة ضروريا، ستقوم الولايات المتحدة بتعميق شراكاتها الطويلة الأمد مع البلدان التي تكافح الإرهاب. وقبل كل شيء، لن نتردد في العمل على حماية الشعب الأمريكي من تهديد الإرهاب.

بينما ننظر اليوم في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، يجب أن نستعد للتصدي لتحديات الغد. يجب علينا الإبقاء على عزمنا وسننتصر. ولا شك لدينا في النتيجة. قوى الإرهاب لن تنتصر. إن مكافحة الإرهاب قد تتخذ أشكالا مختلفة ولكن النتائج أكيدة. وستظل الولايات المتحدة قوة في الجهود المبذولة لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة حتى نتمكن من إزالة الخطر.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): سيدي الرئيس، يسعدني أيما سعادة أن أراكم تتولون رئاسة جلسة مجلس الأمن.

إن بلدي ممتن للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما اليوم السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، رئيس مكتب مكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ونؤكد لهما دعمنا الكبير لأعمالهما المهمة. كما نقدر للسيدة جوانا كوك من المركز الدولي لدراسة التطرف عرضها الزاخر بالمعلومات.

إن التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف قد تجاوز الأبعاد المحلية والإقليمية ليصبح مشكلة عالمية تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، وخاصة لأن الجماعات والمنظمات الإرهابية قد طورت قدراتها على تنسيق أعمالها الإجرامية من خلال مختلف المنابر، بما في ذلك المنابر الرقمية وكذلك تجنيد الأشخاص عن بعد باستخدام السبل والأساليب المختلفة.

وفي ضوء ذلك، من الضروري التأكيد على أنه لا يجوز بل يجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وتلك الخصائص يجب ألا تستخدم لكي تبرر لأي سبب تدابير مكافحة الإرهاب أو منعه.

كما لاحظنا، ثمة مثال واضح على التهديد الذي يمثله الإرهاب في صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية وتنقلهم في مناطق النزاع، فهم يمثلون مصدرا للقلق يستدعي المزيد من الإجراءات من جانب الدول. ومما يجسد حجم المشكلة أنه منذ ٢٠١١ سافر أكثر من ٣٠ ٠٠٠ مقاتل من حوالي ١٠٠ بلد إلى سورية والعراق بصورة رئيسية، لا سيما بالنظر إلى تزايد الانتصارات في معارك دحر تنظيم داعش.

من المهم أن نضع في الاعتبار أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب لم يظهروا فجأة أو من تلقاء أنفسهم. بل هم نتاج عملية تغذية لنزعة التطرف الأيديولوجي، ومتى أصبحوا في الميدان، فهم نتاج التدريب العسكري في التعامل مع الأسلحة والأجهزة المتفجرة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (S/2018/770) وكما ذكرت السيدة كوك تشترك فيها أسر بأكملها، بمن في ذلك النساء والأطفال. ولذلك من الضروري إدراك أن العوامل الأكثر تأثيرا في تجنيد الأشخاص ترتبط بحالتهم الاجتماعية والاقتصادية وضعفهم أمام وعود بالفوائد المادية والشخصية التي ستعود عليهم فضلا عن ادعاءات المعتقدات الإيديولوجية أو الطائفية. وبالطبع يجب أن يقترن ذلك بتحليل وتقييم الأسباب الهيكلية لصعود الإرهاب، التي تشمل سياسات تغيير الأنظمة والتدخل.

إن مكافحة ومنع الإرهاب يجب أن تركز أيضا على تنفيذ تدابير التنمية والإدماج والحوار، على النحو المنصوص عليه في الركيزتين الأولى والثانية من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كذلك فإن تنفيذ القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧) اللذين يضعان المعايير لمعالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يكتسي أهمية خاصة لدى وضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصلة بين الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية الضالعة في ارتكاب جرائم مثل تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص وتهريب الأسلحة والذخائر والنفط ومنتجاته والأصول الثقافية والتراثية واضحة بجلاء، لأن تلك التنظيمات بارتكابها هذه الجرائم تجمع الموارد الاقتصادية وتقوم بإضفاء الشرعية عليها من خلال عمليات غسل الأموال وغيرها من الآليات التي تسعى إلى تقويض سلطة الدولة أو القضاء عليها.

ويجب أن نحدد هذه الشبكات وآليات التمويل بغية اتخاذ اجراءات محددة للقضاء على قدرة هذه المنظمات الإجرامية والإرهابية على الاستفادة من الموارد الاقتصادية والمالية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يركز المجتمع الدولي جهوده على التحقيق في ما إذا كانت الجماعات الإرهابية يمكنها الوصول إلى الملاذات الضريبية، واتخاذ إجراءات مشتركة للقضاء عليها.

ويجب أيضا تعزيز قدرات الدول على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل حاسم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون والعمل المشترك والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أمر له أهمية قصوى بطبيعة الحال.

وفي ضوء ذلك، نؤكد مجددا أن جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن ومنظمتنا لمكافحة الإرهاب يجب أن تحظى بأكبر قدر ممكن من الدعم والمشاركة من الدول الأعضاء وأن تهدف إلى تعزيز قدرة الدول في مجال المنع وفي الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على حد سواء، مع الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول. وبالمثل، تُعد المساءلة أمام القانون أمرا حيويا بغية التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم ومحاكمتهم ومعاقبتهم بأشد العقوبة على النحو الواجب، وفقا للقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى عن دعمه القوي للشفافية والتنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع. وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى العمل بشكل حاسم في الكفاح ضد هذه الآفة، باستخدام جميع الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): وأنا، أيضا، أود أن أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير السابع للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش (S/2018/770) وأود أيضا أن أشكر السيدة كونينسكس والسيدة كوك على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا. كما أود بصفة خاصة أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به المركز الدولي لدراسة التطرف من خلال تقريره المتعلق بعودة النساء والقصر المنتسبين لتنظيم داعش.

ويؤكد تقرير الأمين العام أنه على الرغم من فقد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لموطئ قدمه فإنه ما زال يشكل تهديدا خطيرا على كل من الصعيدين المحلي والعالمي. وإن تحوله إلى شبكة سرية عالمية، وشبكة واسعة النطاق من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع اغراء الدعاية الإرهابية أمر يجعل التهديد أكثر قدرة على التكيف. وفي مواجهة عدو يتكيف باستمرار، يجب أن تتطور استجاباتنا أيضا.

ولذلك، أود أن أشدد على أربعة مجالات ترى فرنسا أنه يمكن، بل يجب زيادة جهودنا فيها.

وأنتقل أولا إلى عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. فيجب أن تستمر هذه العمليات حتى انتهاء الصراع ضد المنظمات الإرهابية في العراق وسوريا بعد الانتصارات الحاسمة على هذه الجماعة التي فقدت جميع أراضيها تقريبا. ومن أجل منع ظهورها من جديد، تُكمل اجراءتنا العسكرية الجهود المبذولة على الجبهة المدنية والرامية إلى نشر الاستقرار الدائم في المناطق المحررة من تنظيم داعش، وفي مجال التعمير حيثما أمكن، كما هو الحال في العراق، تمشيا مع التعهدات التي قطعت في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، المعقود في شباط/ فبراير. ومن المهم أن تظل جميع الجهات المعنية ومنظومة الأمم المتحدة في حالة تعبئة، وأن تترجم جهودها إلى تقدم ملموس للسكان المعنيين.

ويجب أن نقضي أيضا على الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال تنفيذ حلول سياسية تعددية وشاملة في سورية والعراق تعالج الشواغل العميقة والمشروعة للسكان. إن وضع حد للإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يعد أمرا حيويا لإعادة بناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية. وأنا أفكر هنا تحديدا في الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الأطفال والعنف الجنسي والاسترقاق ضد أكثر من ٦ ٠٠٠ من الأيزيديين. وفي هذا السياق، تؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل لآليات التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأتها الأمم المتحدة لإلقاء الضوء على الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في سوريا العراق، وتدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي المنظومة بأسرها إلى العمل يدا بيد من أجل تحقيق هذه الغاية.

أما المجال الثاني، الذي يتعين علينا أن نضاعف جهودنا فيه فهو مكافحة تمويل الإرهاب، الأمر الذي يمثل أولوية قصوى في فرنسا. وعلى الرغم من أن فقدان الأراضي قلل بدرجة كبيرة إيرادات داعش، فإن تلك الجماعة وضعت استراتيجيات تكيف متطورة بشكل متزايد. ولذا فإن الأطر القانونية والتنفيذية التي نضعها يجب أيضا مواءمتها وتعزيزها دائما، من أجل تحسين شفافية التدفقات المالية، وتبادل المعلومات، والتعاون مع القطاع الخاص.

وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت فرنسا في نيسان/أبريل الماضي مؤتمرا دوليا بشأن مكافحة تمويل تنظيم داعش والقاعدة، وشاركت فيه٧٠ دولة ونحو ٢٠ منظمة دولية. وتوج المؤتمر باعتماد جدول أعمال باريس، الذي يمثل خريطة طريق فعالة لتكثيف التزامنا، وندعو إلى تنفيذ الالتزامات المضطلع بها في هذا الإطار.

ثالثا، يجب علينا أن نواصل جهودنا الرامية إلى مكافحة استخدام الإنترنت من جانب الجماعات الإرهابية. وقد أُحرز قدر كبير من التقدم، وعُبئت شركات الإنترنت، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، كما يدل على ذلك بث بيان لعمر البغدادي لمدة ساعة تقريبا على تطبيق تلغرام في ٢٢ آب/أغسطس. وسنواصل بذل جهودنا، بما في ذلك على الصعيد الأوروبي، لكي نحول بمزيد من الفعالية دون نشر الدعاية الإرهابية التي تغذي التطرف، ونحول دون استخدام الإنترنت لأغراض تمويل الإرهاب.

وأخيرا، فإن انتقال وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أمر لا يزال يشكل التهديد الأكثر تفشيا، والذي يجب أن تتصدى له بلداننا. وفي مواجهة هذا التحدي، الذي وصفت السيدة كونينسكس بطلاقة، مدى تعقيده يجب علينا مضاعفة جهودنا لتعقب ورصد ومتابعة الأفراد الذين يشكلون خطرا، وذلك عن طريق تبادل المعلومات بشكل متسق. وفي ضوء تنوع التوصيفات المعنية، يُعد التعاون الوثيق بين العسكريين والمدنيين ودوائر ووكالات الاستخبارات المالية مع السلطات القضائية أمرا حيويا لتعزيز الترابط بين الاستخبارات والإجراءات التي تتخذها العدالة الجنائية.

ويعد التعليم والخدمات الاجتماعية والعدالة أمرا حيويا لمساعدة الأسر. ومن خلال آليتنا الوطنية تشدد فرنسا على رعاية الأطفال بالتحديد على الصعد الاجتماعية والنفسية والتعليمية، من أجل تيسير اندماجهم. ولذلك سوف نستضيف في باريس في أيلول/سبتمبر القادم الاجتماع الإقليمي الذي ينظمه مكتب مكافحة الإرهاب بشأن التعامل مع الأطفال المرافقين للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان.

وأود أن أشدد على الدور التوحيدي الذي يجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في المناطق التي أنشأ تنظيم داعش وجودا له فيها أو تسلل إليها. وستواصل فرنسا تقديم الدعم إلى هيئات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحديد الاحتياجات والاستجابات اللازمة

وكذلك من أجل تعزيز التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في أعقاب المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد هنا في أواخر حزيران/يونيه.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على المجيء إلى مجلس الأمن. ويشرفني حقا أن أراكم ترأسون جلستنا اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم وأشكر فريقكم الممتاز هنا في نيويورك على الاضطلاع برئاسة المجلس بفعالية وكفاءة كبيرتين.

وانتقل إلى مناقشة اليوم، فأود أن أشكر السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس والسيدة كوك على إحاطاتهم الإعلامية.

وسأركز في مداخلتي على ثلاث مسائل: أولا، التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وردنا على ذلك؛ ثانيا، دور النساء والأطفال؛ وثالثا، المساءلة.

أولا، بشأن الخطر واستجابتنا له، لقد سمعنا للتو أن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية قد تغير ولكنه لم يضعف بالتأكيد. وهذا يتطلب استجابة دولية متسقة. فبينما يتحول تنظيم الدولة الإسلامية إلى شبكة سرية، علينا أن نستثمر في الاستخبارات المالية وشراكات القطاعين العام والخاص لمواجهة تمويله.

وبينما يقوم التنظيم بتعزيز العناصر المنتسبة له في شتى أنحاء العالم، علينا أن نركز على المنع وعلى قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. وبينما يعود مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية وينتقلون، يتعين علينا كشف حركات سفر الارهابيين ومكافحة ذلك، عن طريق نظم سجلات أسماء المسافرين. ويجب علينا تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال؛

وما زال الإرهاب يستأثر بأقصى اهتمامنا. ولا يمكننا أن نستسلم للإجهاد في مجال مكافحة الإرهاب. وعلينا أن نستثمر في التعاون الدولي.

أما نقطتي الثانية فتركز على دور المرأة والطفل. وقد أبرزت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة كوك اليوم أهمية مشاركة المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف. نحن نحتاج إلى نهج يشمل المجتمع ككل، والنساء والشباب عناصر رئيسية في هذا الصدد. في الوقت نفسه، وكما أشارت السيدة كوك، علينا أن نعترف بأن النساء المنتسبات لتنظيم الدولة، بإمكانهن أيضا ارتكاب أعمال إرهابية، بينما القصر المنتمين إلى التنظيم ضحايا أولاً وقبل كل شيء، ولكنهم قد يشكلون تهديداً أيضاً. لذلك فإن التعامل مع النساء والقصر المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية يتطلب ا نهجا يتناول كل حالة على حدة، ويجمع بين الوقاية والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل.

إن مملكة هولندا والولايات المتحدة إذ تأخذان ذلك في الحسبان، تعملان معا بشكل وثيق في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وقد قمنا معا بتعبئة الممارسات الجيدة من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة. وقد أدت هذه الممارسات الجيدة إلى وضع مبادئ توجيهية عملية سيتم إقرارها في الاجتماع العام الوزاري للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المزمع عقده هنا في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وكما يعلم أعضاء المجلس، يشترك كل من المغرب ومملكة هولندا في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وسنحرص على أن تكون تلك المبادئ التوجيهية في متناول جميع الدول الأعضاء.

يقودني هذا إلى نقطتي الثالثة: المساءلة. علينا أن نضمن ألا ينتصر الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالإرهاب. وإحدى أولوياتنا الرئيسية في المجلس هي المساءلة. تؤيد مملكة هولندا إنشاء محكمة متخصصة للجرائم الدولية، على النحو الذي

اقترحته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. نواصل أيضا دعم الجهود التي يبذلها فريق التحقيق في العراق والآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية لجمع الأدلة ضد مقاتلي داعش. نحن نتطلع إلى الإحاطة الإعلامية الأولى التي سيقدمها المستشار الخاص لفريق التحقيق إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون مع الآلية المستقلة ودعمها. علينا أن نتحد في محاسبة مقاتلي داعش على أفعالهم الشنيعة، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

في الختام، لقد قمنا هنا في الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي بإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب. وقد استمعنا إلى بيانين مؤثرين من الأمين العام والسيد فورونكوف. ولكننا استمعنا أيضا إلى قصص شخصية من أسر ضحايا الإرهاب والناجين من الهجمات. وشعرنا بالحزن المستمد من واقع حياة الناس الذي يكمن وراء مناقشتنا اليوم. وإذا كنا بحاجة إلى المزيد من الحوافز لتحويل أقوالنا إلى أفعال، فلتكن الأصوات الشجاعة للضحايا والناجين من الأعمال الإرهابية الذين تكلموا هنا في الأمم المتحدة: إنهم يعولون علينا، ونحن مدينون لهم.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نرحب بحضوركم هنا اليوم، سيدي الرئيس، ونشكركم على عقد هذه الجلسة، ونثني على العمل الممتاز الذي تقوم به البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في ترؤسها المجلس لهذا الشهر. ونشكر أيضا السيد فلاديمير فورونكوف، والسيدة ميشيل كونينسكس والسيدة جوانا كوك على إحاطاتهم الإعلامية.

نلاحظ مع القلق أنه بالرغم من الضعف الذي أصاب ما يسمى بالدولة الإسلامية، فهي ماضية في التحول إلى منظمة عالمية في الخفاء مع وجود قوي لها في العراق وسورية، من خلال المنظمات المنتسبة إليها في مناطق أخرى من الشرق الأوسط وآسيا وفي قارة أفريقيا. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على تركيز الأمم المتحدة على جدول أعمال مكافحة الإرهاب خلال الأشهر الستة الماضية، على النحو المبين في الاستعراض السادس من الاستعراضات التي تُجرى كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والانعقاد الناجح للمؤتمر الرفيع المستوى الأول لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، في أواخر حزيران/يونيه.

على الرغم من الانتكاسات العسكرية التي ألحقها المجتمع الدولي بداعش، فإن المنظمة الإرهابية تسعى إلى الحفاظ على نفوذها باستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل تحريض أتباعها وتعبئتهم وتوجيههم لارتكاب هجمات في بلدانهم الأصلية، فضلا عن جمع الأموال واستقطاب أتباع جدد. وأشدد على ضرورة مواصلة تعزيز السياسات الرامية إلى مكافحة هذه المظاهر للإرهاب العالمي. ويشمل ذلك تعزيز التفكير النقدي في المجال الرقمي في أوساط الجمهور المُستَهدَف من هذه الدعاية، وبخاصة الشباب.

علاوة على ذلك، وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/770)، فإن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتقالهم، والعدد المتزايد من ”مسافرين محبطين“، تمثل أيضا تهديدا كبيرا، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كان متوقعا. ولذلك، نشدد على الحاجة إلى اتباع استراتيجيات شاملة للعدالة الجنائية تتضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان واتباع الإجراءات القانونية الواجبة. كما يجب أن تراعي هذه الاستراتيجيات المسائل الجنسانية، وإدماج نهج يرمي إلى الحفاظ على حقوق الأطفال، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأسر المقاتلين العائدين أو المنتقلين.

لا بد لي من توجيه اهتمام خاص إلى دور السجون عند دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب لنظم العدالة الجنائية الوطنية: من الضروري كفالة ألا تكون السجون أماكن لزيادة تغذية نزعة التطرف والتجنيد.

إن تمويل داعش سبب آخر يدعو للقلق البالغ، لا سيما وأن المنظمة تعمل بصورة سرية ولم تعد تسعى إلى السيطرة على مساحة أكبر من الأراضي، وإن كانت تحتفظ بمصادر دخل من آبار النفط في شرق سورية، ونزع الملكية والاختطاف القسريين. وفي ظل هذه الخلفية، من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار أنه، بالإضافة إلى تعزيز نظم استخبارات المعلومات المالية، من المهم اتخاذ تدابير لرصد النقود التي يستخدمها الإرهابيون.

فيما يتعلق بهذه المشكلة، يجب أن نوجه الانتباه إلى تزايد الصلات الواضحة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمنظمات الإرهابية، وهي حقيقة ترد في التقرير، لا سيما الصلات بين تمويل الإرهابيين وغسل الأموال، وغيرها من المصادر، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة. وفي هذا الصدد، نرى من الضروري اكتساب فهم أعمق لهذه الديناميات، كما أكد البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/PRST/2018/9).

ونكرر أنه يجب ألا تمر الجرائم بدون عقاب. يجب أن نكفل المساءلة. والقيام بذلك، فإن جمع الأدلة والأدلة الرقمية في مناطق النزاع يشكل تحديا رئيسيا. لذلك نرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا بموجب القانون الدولي، وكذلك تفعيل فريق التحقيق في الجرائم المرتكبة في العراق.

نرحب أيضا بتعيين أمين المظالم في لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة مما يتيح لتلك الهيئة الفرعية الهامة العمل وفقا للقواعد التي تضمن مراعاة الأصول القانونية.

إن منظمتنا، ولا سيما مجلس الأمن، تقوم بدور أساسي في التصدي للتهديدات الإرهابية، وتعزيز التعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء وفيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويمكنها أن تعول على التزام وفدي الكامل في هذا الصدد.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أعرب عن شكري للسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ وللسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب; والدكتورة جوانا كوك، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين.

أودّ التركيز في بياني هذا على ثلاث مسائل رئيسية: أولا، التهديد الذي يشكله تنظيم داعش؛ ثانيا، التكنولوجيا والجماعات الإرهابية؛ ثالثا، التعاون الدولي المنشود.

أولا، التهديد الذي يشكله تنظيم داعش. على الرغم من تراجع الخطر الذي يشكله التنظيم في العراق وسوريا إلا أنه لا يزال قادرا على تشكيل تهديد للسلم والأمن الإقليميين، بقوام يقدر الآن بـ ٢٠ ٠٠٠ من المقاتلين القادرين على التكيّف مع الظروف المحيطة به بشكل سريع، وتحوَّلَ من كيان إقليمي إلى شبكة سرية، صَعَّبَ من تعقب أثرها ومصادر تمويلها. إن ظاهرة العائدين والمتنقلين وأسرهم من المقاتلين الإرهابيين تشكل خطرا على بلدانهم أو البلدان الثالثة نظراً لما يملكونه من خبرات ميدانية عسكرية. الأمر الذي يتطلب منا جميعاً الأخذ بنهج جماعي شامل من خلال وضع تدابير احترازية لمواجهة هذه الظاهرة، بما في ذلك تبادل معلومات حولها. ونشيد هنا بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، التكنولوجيا والجماعات الإرهابية. ما زالت وسائل التواصل الاجتماعي تشكل مصدرا هاما للجماعات الإرهابية لنشر الأيديولوجيات المتطرفة. وهذا يستدعي منا تضافر الجهود

الدولية للتعاون من أجل اتخاذ تدابير لمنع تلك الجماعات من استغلال التكنولوجيا والاتصالات والتصدي لها. وهنا نثمّن مبادرات الأمم المتحدة في إطار تعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا الصغيرة والحكومات من أجل الحد من قدرة الإرهابيين على استخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية.

ثالثا، التعاون الدولي المنشود. تود دولة الكويت أن تشدد على أهمية التعاون الدولي للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون، بما في ذلك في المجالات التالية: تبادل المعلومات، وأمن الحدود، وتحسين الوقاية، ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، والحدّ من الدعم المالي المقدم إلى المقاتلين الإرهابيين، ووضع وتنفيذ تقييمات المخاطر المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين، ويضاف إلى كل هذا الجهود المبذولة في مجالات الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج، وذلك بما يتسق مع القانون الدولي.

نشجع أيضا على تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول، والمنظمات الدولية مثل الإنتربول، ومكتب المخدرات والجريمة، لتبادل المعلومات والخبرات وتنفيذ برامج مشتركة لمكافحة الإرهاب. كذلك نشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من البرامج ذات الصلة التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة.

نشدد على وجوب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي سبيل ذلك، ندعم عمل فريق التحقيق الذي أنشأه مجلس الأمن وفقاً للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لدعم الجهود الرامية إلى مساءلة تنظيم داعش عن الجرائم التي ارتكبها في العراق.

وفي سياق جهود دولة الكويت لمكافحة تنظيم داعش على الصعيد الدولي، بوصفها عضوا في التحالف، استضافت بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، اجتماعاً وزارياً للتحالف الدولي ضدّ داعش بمشاركة ٧٠ دولة وأربع منظمات دولية لوضع استراتيجيات وخطط لمواجهة الإرهاب، والذي يعتبر الأول منذ هزيمة داعش في العراق.

دولة الكويت تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومهما كانت دوافعه. فهو عمل إجرامي لا يبرر ولا ينبغي ربطه بأي دين، أو جنسية، أو حضارة أو جماعة عرقية. وإن مكافحة الإرهاب تستدعي تعبئة جميع الجهود الدولية لمواجهة هذه الآفة الإجرامية، باتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والتعايش السلمي فيما بين الأديان واحترام رموزها ومقدّساتها، ومعالجة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب، وعدم التحريض على الكراهية، ونبذ جميع مظاهر التطرف والعنف.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تتوجه الصين بالشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما ترحب الصين بتقرير الأمين العام غوتيريش (S/2018/770) عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين. وأصغت الصين أيضاً باهتمام شديد إلى البيان الذي أدلت به السيدة جوانا كوك، زميلة بمستوى باحثة أقدم في المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي.

إن الهجمات الإرهابية الناجحة التي ضربت مؤخراً أفغانستان وسورية خلفت أضرارا هائلة في البلدين المعنيين. فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية، إذ يلحق الضرر بالبلدان متجاوزاً حدودها الوطنية. ومن الصعب على أي بلد التصدي له بمفرده. ينبغي للمجتمع الدولي، في وجه هذا التحدي وبدافع مصيره المشترك، أن ينفذ بفعالية مفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، وأن ينفذ بفعالية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يعزز التعاون من أجل التصدي للإرهاب بصورة مشتركة في ظل اتجاهه وخصائصه الجديدة.

أولا، فيما يخص مواصلة بناء توافق الآراء الدولي بشأن مكافحة الإرهاب، ينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بمعيار موحد، واعتماد موقف لا يتسامح مطلقاً ولا يعرف التمييز في مكافحة الإرهابيين بحزم، بغض النظر عن مكانهم، والأسباب التي يتذرعون بها، والبلدان التي يستهدفونها، والسبل التي يلجؤون إليها. وفي إطار مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، لا بد لنا من أن نحترم سيادة البلدان المعنية، فضلا عن المسؤولية الرئيسية لهذه البلدان عن مكافحة الإرهاب، ونلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ونتيح للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، الاضطلاع بدورها الرائد.

ثانيا، يجب أن نبذل جهودا مشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضغط للتوصل إلى حل سياسي للمسائل الإقليمية، ويساعد الدول الأعضاء في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ أهدافها للحد من الفقر والتخفيف من وطأته، ويمتنع عن ربط الإرهاب بجماعات عرقية أو دينية محددة ويشجع الحوار بين الحضارات والأديان على قدم المساواة من أجل تعزيز تعايش يعمّه الانسجام، والسعي إلى بناء نوع جديد من العلاقات الدولية.

ثالثا، فيما يتعلق بتعطيل الشبكة الإرهابية للتنقل عبر الحدود، فقد تكبدت المنظمات الإرهابية مؤخراً خسائر فادحة في العراق وسورية. بيد أن تنقل المقاتلين الإرهابيين وعودتهم، لا يزال يمثل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وينبغي للبلدان المعنية أن تعزز مراقبة المعابر الحدودية وأن تتعاون في مجال إنفاذ القانون وتقاسم المصادر الاستخباراتية وتعزيز القدرات لتتمكن معاً من إيقاف تدفق المقاتلين الإرهابيين.

رابعا، يجب علينا مكافحة الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها المنظمات الإرهابية من خلال شبكة الإنترنت. بات الفضاء الإلكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي وسيلة هامة في يد المنظمات الإرهابية للتحريض على الأنشطة الإرهابية وتجنيد المقاتلين والتخطيط للهجمات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز القواعد الخاصة بالإنترنت، وأن يمنع المنظمات الإرهابية من استخدامها لنشر الأيديولوجيات المتطرفة وتمويل الإرهاب. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تعزز التنسيق وأن تساعد الدول الأعضاء النامية الأكبر عددا على تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في الفضاء الإلكتروني.

إن الصين عضو مهم في الحرب الدولية التي نشنها على الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة، شاركت الصين بتعمق في عمل آليات التعاون المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، وشاركت بهمة في استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والاجتماع الرفيع المستوى للدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب، وساعدت الأعضاء في بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب عن طريق الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية، مسهمة بذلك إسهاما هاما في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

ستواصل الصين المشاركة في تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال تدابير مكافحة الإرهاب وبناء القدرات. وتود الصين أن تعمل مع جميع البلدان من أجل التصدي المشترك لتهديد الإرهاب والتطرف العنيف حفاظا على السلام والاستقرار في العالم.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية ميشيل كونينسكس، والسيدة جوانا كوك على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كذلك أود أن أعرب عن امتناني للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على التقرير السابع (S/2018/770) للأمين العام عن التهديد الذي

يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلام والأمن الدوليين ونطاق جهود الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

إن الجهود التي تبذلها تلك الهيئات في تقديم التقارير على المستوى الاستراتيجي، وزيادة التعاون فيما بينها مع الجهات المعنية الأخرى محل تقدير كبير. وإذ نسلم بتحمل سلطات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمسؤولية الأساسية للتصدي للتهديد المتنامي الذي يشكله الإرهابيون، ينبغي لنا أن نشجع المشاركة الدولية ومشاركة المنظمات الدينية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ونثني عليها وندعمها. وعلاوة على ذلك، يجب الكفاح ضد الإرهابيين وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يتطلب الأمر، في المدى الطويل، معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك ضعف آفاق التنمية وحالات حقوق الإنسان. وأود أن أركز على أربع مسائل في غاية الأهمية في مكافحة تنظيم داعش.

أولا، فيما يتعلق بمنع الهجمات التي يشنها تنظيم داعش وانتشار شبكته، فعلى الرغم من أن التنظيم ربما قد فقد السيطرة على أراض في العراق وسوريا، إلا أنه لا يزال يشكل تهديدا في هاتين الدولتين وخارجهما، بما في ذلك من خلال المقاتلين الإرهابيين الأجانب والجماعات الإرهابية والظاهرة المتصلة بالانتقال. ويجب مواصلة الجهود من أجل وقف إنشاء داعش والخلايا التابعة لها وتوسيع نطاقها في جنوب شرق آسيا، وليبيا، وأفغانستان، وغرب أفريقيا وغيرها من المناطق والبلدان. ويجب منع الهجمات الجبانة التي يشنها أعضاؤها، كتلك التي وقعت في أيار/مايو في إندونيسيا. من المهم للغاية في هذا الصدد تعزيز إدارة الحدود وإنفاذ القانون. وإذ ندرك الجهود الرامية إلى رفع مستويات التعاون في تلك المجالات وتعزيزها، ندعو إلى زيادة تطويرها.

ثانيا، فيما يتعلق بوقف تمويل الإرهاب، يجب أن نضاعف الجهود الرامية إلى تضييق الخناق على مصادر وتدفقات تمويل تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الأعمال التجارية التي تفيد التقارير باستثمار أعضائه فيها. كما ينبغي أن نحدد ونعالج مخاطر إساءة استخدام طرائق الدفع الجديدة في أغراض تمويل الإرهاب، ولا سيما في البلدان التي لا تزال غير منظمة فيها. وينبغي أن تعزز الدول الأعضاء معلوماتها الاستخبارية المالية، واستخدام أدوات مكافحة تمويل الإرهاب، والوفاء بالتزامها بتجميد أصول جميع الكيانات الواردة في قائمة الجزاءات المفروضة على داعش وتنظيم القاعدة. وتعد المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى في هذا المجال أمرا حيويا. ونرحب بالجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية ونشجع الاستمرار فيها.

ثالثا، فيما يتعلق بضمان المساءلة، وعدم التكرار، نظرا لانتقال المقاتلين الأجانب وأسرهم، ينبغي مضاعفة التعاون القضائي الدولي، فضلا عن جهود الملاحقة القضائية للإرهابيين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. ويتطلب ذلك تعزيز جمع البيانات وتحليلها وتبادلها، بما في ذلك الأدلة، وينبغي أن يتم ذلك في إطار احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما يتطلب تطوير الشراكات والاستراتيجيات ذات الصلة، بما في ذلك في سياق ما بعد الإفراج عن المدانين بالإرهاب في نظم السجون. وتجب معالجة التحديات المرتبطة بعودتهم إلى المجتمع على نحو سليم. ونرحب بالأعمال ذات الصلة المنجزة في هذا المجال، بما في ذلك المبادرة المذكورة في التقرير، ونؤيد بلورتها.

أما فيما يتعلق بمكافحة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية، فعلى الرغم من ترحيبي بالنهج الذي يضم الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله إزاء مكافحة التطرف العنيف الذي اعتمدته كيانات الأمم المتحدة، أود أن أشدد أيضا على البعد الجنساني. فالنساء والفتيات معرضات بوجه خاص للاستغلال

والاتجار والعنف الجنسي والجنساني التي يرتكبها الإرهابيون، وبالتالي هناك حاجة لتوفير ما يكفي من الأفراد والمرافق لتقديم استجابات مصممة للإناث ضحايا الإرهاب، وفقا للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). وأتفق مع الملاحظة الواردة في التقرير ومؤداها أن الإدماج الكامل للمرأة وتمكينها أمران بالغان الأهمية لنجاح برامج مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وأشجع على اتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة المرأة بشكل منهجي وتقديم الدعم للمبادرات النسائية في هذا الصدد. كذلك يكتسي إشراك الزعماء الدينيين والشباب أهمية بالغة وينبغي تشجيعه.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، يا سيادة الرئيس، أن بولندا، العضو في التحالف العالمي لمكافحة داعش، لن تتوقف في جهودها الرامية إلى محاربة أنشطة هذا التنظيم. وندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تحذو حذونا، وسنظل على استعداد للتعاون تحقيقا لهذه الغاية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد جلسة الإحاطة هذه. ونرحب بوزير الخارجية جيريمي هنت، الذي يشرفنا أن نراه يترأس جلسة اليوم. أشكر أيضا وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، رئيس مكتب مكافحة الإرهاب؛ والأمينة العامة المساعدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيدة جواناكوك، زميل أبحاث أقدم في المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، على ملاحظاتهم النيرة. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

إننا نرى تغيرا واضحا في اتجاه التكتيكات المتصلة بالأعمال الإرهابية في العالم اليوم، يمكن أن يوصف بأنه إرهاب محلي منخفض التكلفة. فقد أدى إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى حث مناصريه في جميع أنحاء العالم على ما يمكن أن يوصف بالجهاد المستقل في أماكن إقامتهم باستخدام جميع الوسائل المتاحة لهم خلال المناسبات الاجتماعية والسياسية والرياضية والدينية والثقافية الرئيسية. ونرى زيادة في عدد المهاجمين الانتحاريين الذين يستخدمون أجهزة متفجرة يدوية الصنع، ومركبات، وطائرات بلا طيار محملة بالمتفجرات. وتنتشر هذه الأساليب الآن على نطاق واسع، مما يسبب أضرارا جسيمة، تتفاقم جراء عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم. وقد اكتسب هؤلاء المقاتلون مهارات عملية في شن حروب بالألغام والمتفجرات والقيام بعمليات عسكرية في المناطق الحضرية المكتظة. ومما يثير الانزعاج، أنه يجري استخدام أفراد أسر المقاتلين، وخاصة النساء والأطفال، لتحقيق أهداف الإرهابيين ذوي النوايا السيئة المتمثلة في نشر الأيديولوجية المتشددة، وتيسير أعمال إرهابية مميتة، بل حتى تنفيذها.

كما سمعنا اليوم، تشكل آسيا الوسطى هدفا محتملا للأنشطة الإرهابية. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/770)، فإن أكبر تهديد للمنطقة يأتي من أكبر الجماعات الإرهابية في شمال أفغانستان، بسبب تدفق المقاتلين من سوريا والعراق بهدف نقل الأنشطة الإرهابية إلى المنطقة وخارجها. وبعد طردهم من العراق، فإنهم يرون أفغانستان نقطة انطلاق لإنشاء خلافة إسلامية عالمية – توسيع ما يسمى ولاية خراسان التي تتألف من مقاتلين إرهابيين أجانب، وأعضاء سابقين في حركة طالبان والحركة الإسلامية لشرق تركستان، وغيرها. ولذلك، ستحاول المنظمات الإرهابية الدولية التسلل إلى منطقة آسيا الوسطى والتحريض على القيام بأنشطة إرهابية فيها. وتلك العملية ييسر لها نشر إيديولوجية الإرهاب لتغذية نزعة التطرف لدى شرائح المجتمع الضعيفة في بلدان آسيا الوسطى، مما يؤدي إلى انتشار مختلف الحركات الدينية غير التقليدية في الإسلام التي يمثل أتباعها قاعدة تجنيد لسد النقص في صفوف الإرهابيين.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الموقف الضعيف لتنظيم الدولة الإسلامية، فإن سلطة تنظيم القاعدة وفروعه الإقليمية تتزايد تدريجيا، مما يوجد جبهة خطيرة أخرى في مكافحة الإرهاب. وفي

هذا السياق، تدعو كازاخستان إلى بذل كل جهد ممكن لتعزيز المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة أنظمة الإرهاب. ينبغي إيلاء اهتمام كبير لمنع انتشار الإرهاب والتطرف، لا سيما بين الشباب، على سبيل الأولوية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن كازاخستان تنفذ بفعالية خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، من خلال معالجة جميع ركائزها الأربع. وقام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بالإطلاق الناجح للمرحلة الثالثة من خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، بعشق أباد في أيار/مايو. كانت كازاخستان أول بلد يقدم الدعم المالي لأنشطتها. نشكر البلدان المانحة الأخرى - أولا وقبل كل شيء الاتحاد الروسي - على مساهمتها المالية. وقد تمثل أحد الأحداث الأولى في إطار الخطة المشتركة في حلقة عمل إقليمية - كان موضوعها معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف والإرهاب - نظمها المركز ومكتب مكافحة الإرهاب بأستانا في أيار/مايو ٢٠١٨.

ولمعالجة التحديات الراهنة، تؤكد كازاخستان مجددا على الخطوات التي اقترحت في المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد بنيويورك في حزيران/يونيه. أولا، اعتماد مدونة قواعد سلوك من أجل تحقيق عالم خال من الإرهاب، بمبادرة من كازاخستان، بوصف ذلك التزاما سياسيا متعدد الأطراف من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمشاركة في الكفاح الجماعي ضد الإرهاب، من خلال الجهود المتضافرة. ثانيا، المراقبة الصارمة للاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والآثار الثقافية واستخدام التكنولوجيات الجديدة وطرائق الدفع، التي تشكل المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب، وفي نهاية المطاف وقفها. ثالثا، تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء من أجل منع الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك مكافحة تمويل الإرهاب، وتحديد التهديدات الإرهابية في الفضاء الإلكتروني، إلى جانب حماية الهياكل الأساسية الحيوية. رابعا، تعزيز تبادل معلومات الاستدلال البيولوجي المتعلقة بالإرهابيين فيما بين قواعد البيانات الإقليمية والدولية من أجل الحصول على المعلومات في الوقت المناسب عن الجماعات والأفراد ذوي النوايا المدمرة. خامسا، البدء في تبادل أفضل الممارسات في مجال الطب الشرعي ومكافحة الأفكار الإرهابية على شبكة الإنترنت. ومن المهم بالقدر نفسه مواجهة الأنشطة في الفضاء الإلكتروني. سادسا، اتخاذ تدابير استباقية لمكافحة تغذية نزعة التطرف الذاتي ومنع المنظمات المتطرفة من تجنيد المواطنين. سابعا، ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة لتكملة الجهود الأمنية من أجل توفير بدائل مجدية للشباب، على وجه الخصوص.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على تأييد كازاخستان للجهود التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب الرامية إلى إقامة شبكة عالمية من المنسقين الوطنيين لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام. ونلتزم بالانخراط الكامل في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المهمة. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي كونينسكس، والسيد كوك على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن نرى السيدة كوك هنا اليوم، إذ إن أفكار المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني مفيدة جدا لتفهمنا لسبل معالجة التهديد المتنامي للإرهاب. وأشكرها على إحاطتها الإعلامية.

وكثيرا ما يكون المجتمع المدني في وضع هو الأفضل لتحديد مخاطر التطرف، التي قد تؤدي، إن لم تمنع، إلى التطرف العنيف والإرهاب. لذلك، ينبغي زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام فورونكوف على الجهود الجارية لزيادة التعاون بين مكتب مكافحة الإرهاب والمجتمع المدني.

إن الصلات بين الإرهاب والنزاع واضحة. وعلى الرغم من الانحسار الكبير لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فهو لا يزال منخرطا محليا كجزء أصيل في عدد من النزاعات التي طال أمدها، على سبيل المثال، في أفغانستان وليبيا. وبالتالي لا يمكن النظر إلى الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب بشكل منفصل، بل يجب النظر إليها في السياق الأوسع نطاقا لجهودنا من أجل منع النزاعات وتعزيز السلام. وينبغي أن يأتي التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الحفاظ على السلام في صميم هذه الجهود. إن أهداف التنمية المستدامة هي مسعى طويل الأجل، ولكنها تظل مهمة لمنع التطرف العنيف، الذي ينبغي أن يكون أولويتنا المطلقة. وترتبط أهداف التنمية المستدامة بتلك الخطة في جوانب عديدة، لا سيما من خلال بعث الأمل. ويرتبط ضمان استدامة النظام المالي، على النحو المبين في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ارتباطا مباشرا بمكافحة تمويل الإرهاب، وهو أمر حاسم في مكافحة الإرهاب. وشارك وزير العدل لدينا مؤتمر شعاره لا أموال للإرهاب الذي عقد بباريس في نيسان/أبريل، وأجرينا إصلاحات محلية كبيرة في هذا المجال. ونحن على استعداد للمشاركة في الجهود المبذولة على جميع المستويات - العالمية والإقليمية والوطنية - لزيادة تحسين نظام منع الحصول على التمويل، من خلال الجهود الجماعية للأمم المتحدة، وفرقة العمل للإجراءات المالية، والاتحاد الأوروبي.

وينبغي لضمان المساءلة أن يكون جزءا أساسيا آخر في إطار جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويساورنا القلق البالغ إزاء استمرار عدم المقاضاة في حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي التي ترتكبها المنظمات الإرهابية. لا بد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. فهي ليست مهمة للحيلولة دون وقوع مزيد من هذه الأعمال فحسب، لكن أيضا لضمان تحقيق العدالة للعدد الكبير جدا من ضحايا الإرهاب. ونحن نرحب بحقيقة أنه يصادف الثلاثاء اليوم الدولي الأول لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم.

ويسرنا أن نرى المزيد من الاهتمام بالبعد الجنساني وحقوق الطفل في الكفاح ضد الإرهاب. لقد ذكرتنا الإحاطة الإعلامية من السيدة كوك بأن هذه المسائل تستحق اهتماما أكبر. فعلى سبيل المثال، من المهم أن نضع برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، التي تلائم الأطفال وتراعي الاعتبارات الجنسانية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض التجارب الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي نعتقد أنها يمكن أن تكون مصدر إلهام للآخرين. في العام الماضي، عرض المنسق الوطني لمكافحة التطرف العنيف تقريرا عن الجهود التي نبذلها. وكان من الاستنتاجات الرئيسية في التقرير أن البلديات بحاجة إلى المزيد من القدرات والدعم لمواجهة تحديات التطرف العنيف على الصعيد المحلي. ولذلك، تم إنشاء المركز السويدي لمنع التطرف العنيف لدعم البلديات في عملها الرامي إلى مكافحة ومنع التطرف العنيف - بالمعارف والبحوث والأمثلة الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، عينت البلديات الآن منسقين محليين للمساعدة في تعزيز التعاون بين المستويات المحلية والوطنية والحصول على التمويل الحكومي للبرامج الرامية إلى منع التطرف.

وبيّن تقرير آخر عن مشاركة الأطفال في التطرف العنيف، قدمه أمين المظالم المعني بالأطفال في السويد في وقت سابق من هذا العام، أن من الضروري الإصغاء أكثر لتجارب الأطفال لضمان النجاح في إعادة إدماجهم في المجتمع. ونتيجة لذلك،

أصدرت الخدمات الاجتماعية توصيات بشأن كيفية التعامل مع العائدين وأسرهم، ويجري تنفيذ تلك التوصيات الآن.

وعلى الرغم من أن الجهود المحلية والوطنية والإقليمية مهمة، لا يزال التعاون الدولي أساسي أيضا إذا أردنا أن ننجح في جهودنا لمكافحة الإرهاب. وكان المؤتمر الرفيع المستوى الأول لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد بنجاح في نهاية حزيران/يونيه من هذا العام، مفيدا للغاية في تيسير هذا التعاون. وجاءت أهم الإسهامات خلال هذا المؤتمر من ممثلي المجتمع المدني. ولهذا السبب نشدد على أهمية حضور المجتمع المدني في الاجتماعات المقبلة، بدون قيود.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على وجوب أن تكون جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. إن احترام حقوق الإنسان أمر يجب ألا يتم تجاهله مطلقا في مكافحة الإرهاب.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، ووكيل الأمين العام ميشيل كونينسكس على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن ا التقرير السابع (S/2018/770) للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

ونرى أن التقرير شامل ومفيد للغاية. ونشكر الأمين العام أيضا على جعل مكافحة الإرهاب إحدى أولوياته. وأود أيضا أن أشكر السيدة كوك على إسهامها.

ومثلما ناقش في مجلس الأمن، فقد تسبب الضغط العسكري في نكسات استراتيجية لتنظيم الدولة الإسلامية في ميدان المعركة الرئيسي. وذكر تقرير الأمين العام (S/2018/770) بحق أن تنظيم داعش قد دحر في العراق ابتداء من نهاية عام ٢٠١٧ بينما يواصل انسحابه في الجمهورية العربية السورية. ونتيجة لذلك، توقف فعليا وإلى حد كبير تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب للالتحاق بداعش. ومن الواضح أن ذلك قد ألحق ضررا بآليته الدعائية العالمية، وسيؤدي أيضا إلى تباطؤ موارد إيرادات التنظيم. وقد تم التشديد على هذه النقاط أيضا بحق في الإحاطات التي قدمت.

ومع ذلك، فإن من الحكمة ألا نبالغ ونمضي لإعلان انتصارنا على الإرهاب. فالتهديد الذي يشكله الإرهاب يظل تحديا كبيرا في ضوء ما ورد في التقرير، وما استمعنا إليه للتو في الإحاطات. ويذكر التقرير أيضا أن التحول الجاري للتنظيم من كيان إقليمي إلى شبكة سرية، لا ينفي حقيقة أن أنشطة الجماعات الإقليمية المرتبطة به والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون ما يزالان يشكلان تحديات هائلة.

ومن الواضح أن المقاتلين العائدين والذين انتقلوا من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى قد أصبحوا يشكلون الآن تهديدا خطيرا للأمن الدولي. وتبيّن هذه الأمثلة أنه وبالرغم من إحراز تقدم ملحوظ في دحر داعش في ميدان المعركة، لا تزال هناك تحديات كبيرة في مكافحة التهديدات القائمة. وتتطلب كل تلك التحديات التنفيذ السليم لقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن التنسيق والتعاون على جميع المستويات بين الدول والكيانات من غير الدول.

ونلاحظ من خلال التقرير أيضا تزايد التهديد الذي يشكله داعش والمقاتلون التابعون له والمتعاطفون معه، وكذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب في الشرق الأوسط، وأفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي ذلك السياق، فإن من الأهمية بمكان تصدي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة للتهديدات الناشئة في مجالات مكافحة تمويل الإرهاب وضمان إدارة الحدود

وإنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي وكفالة المقاضاة والتأهيل وإعادة الإدماج ومكافحة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية.

ولا تزال أفريقيا من أشد المناطق تضررا من الإرهاب والتطرف العنيف. فنحن نشهد ما يحدث في شمال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشرق أفريقيا حيث لا يزال داعش وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما والمتعاطفون معهما تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن. وفيما يتعلق بشرق أفريقيا، فما تزال حركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي. ونشهد أيضا العمليات التي تنفذها الجماعات المنتسبة إلى داعش في الصومال، والتي تتم إدارتها وتوجيهها من القيادة المركزية في بونتلاند، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وتعزز تلك الاستنتاجات أيضا تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي توفر معلومات مفيدة في ذلك الصدد.

ولا يزال تنظيم داعش في ليبيا يشكل تهديدا للبلد وللمنطقة برمتها. ويؤدي انعدام الأمن في ليبيا إلى توفير ملاذات آمنة للإرهابيين، ما يؤثر بدوره على البلدان المجاورة. وفقا للتقرير، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة ملموسة، فإن هناك احتمال لمشاركة الإرهابيين في شمال أفريقيا بشكل مباشر في الاتجار بالمخدرات أو الأشخاص. وإذا ثبتت صحة ذلك،، فإن هذه المسألة ستظل مصدر قلق بالغ بالفعل. وفي غرب أفريقيا، ما تزال الجماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، أو بوكو حرام، نشطة في حين لا يزال التهديد الذي تشكله الجماعات المرتبطة بداعش والمنتسبة لتنظيم القاعدة في المنطقة يشكل تحديا كبيرا.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن استعادة السلام والاستقرار في ليبيا ومالي وحوض بحيرة تشاد أمر حاسم لحرمان الجماعات الإرهابية من الملاذات الآمنة. وبالمثل تكتسي مواصلة تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد أهمية بالغة لمكافحة الإرهابيين الذين ينشطون في المنطقة على نطاق أوسع. ولهذا السبب فإن من المهم أيضا أن نعمل على تصحيح إدارة الأمن في الصومال ونحن نشرع في مرحلة انتقالية لقوات الأمن الصومالية من قبل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويجب أن تحفزنا التحديات الهائلة التي نواجهها في مكافحة الإرهاب إلى التعاون المجدي على جميع المستويات. ومن الضروري أيضا التنفيذ الكامل للأطر القانونية الدولية القائمة لمكافحة داعش والمقاتلين الإرهابيين الأجانب من قبل جميع الدول الأعضاء لأجل تعزيز التعاون الدولي. ونود في ذلك الصدد، أن نؤكد مجددا أن البلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات هائلة في تنفيذ تلك الأطر القانونية على النحو المناسب بسبب نقص القدرات في مختلف المجالات. وليست أوجه القصور تلك التي يمكن ملاحظتها، نتيجة لضعف الالتزام، بل هي نقص في الموارد والقدرات التقنية وغيرها من المتطلبات ذات الصلة الأخرى اللازمة – وهي كثيرة جدا إلى حد يصعب ذكرها هنا.

عليه، وبالإضافة إلى إقامة علاقات التعاون اللازم على جميع المستويات، فإن لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية دورا حاسما في التنفيذ الفعال لهذه الأطر القانونية. ونوافق أيضا على ضرورة تعزيز التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وكذلك بين جميع الهيئات ذات الصلة التي يأذن بها مجلس الأمن والجمعية العامة، في جهودهما الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشاطر الآخرين تهنئة السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب،

والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. والسيدة جوانا كوك، زميلة الأبحاث الأقدم في المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، على إحاطاتهم النيرة.

ويلاحظ وفد بلدي مع الشعور بالقلق الشديد أنه وعلى الرغم من النكسات العسكرية والاستراتيجية التي تعرّض لها داعش وما يرتبط بها من أفراد وجماعات وأعمال تجارية وكيانات، فإنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير الأمم المتحدة ودعمها المستمر للدول الأعضاء لمواجهة التحدي المستمر في مكافحة الإرهاب في إطار نهج شامل ومنسق.

ووفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره (S/2018/770) فلا تزال هناك تحديات كثيرة، بما في ذلك التحول التدريجي لداعش إلى صلة بين الكيانات الأخرى، علاوة على الخطر الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتنقّلهم. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم داعش والجماعات المرتبطة به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، الأمر الذي يزيد من تعقيد مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وأنشطتها في مجالي التجنيد والدعاية. وترغم هذه التحديات الجديدة الدول على تحسين وتنسيق الأدوات والتدابير المناسبة لمستوى هذه الآفة.

ويلاحظ وفد بلدي مع الشعور بالقلق، أن ممارسات تنظيم داعش ما تزال تسبب الضرر على الصعيد العالمي. ففي أفريقيا، لا يزال عدد كبير من المقاتلين المنتسبين إلى تنظيم داعش نشطين للغاية في الصومال وفي منطقة الساحل الكبرى وفي غرب وشمال أفريقيا، وخصوصا في مصر وليبيا، حيث يوجد ما يتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا تزال الجماعات الإرهابية تواصل أنشطتها المزعزعة للاستقرار بواسطة زيادة هجماتها المسلحة. ووسعت تلك الجماعات نطاق سيطرتها على طرق التهريب وهي تواصل إعاقة حرية تنقل السلع والأشخاص في المناطق المتضررة. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، أُضعفت الدول بالفعل بجميع أنواع الصعوبات وأُرغمت على تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لمواجهة أعدائها في حروب غير متناظرة، ما يؤدي إلى تقويض جهودها الإنمائية.

وفي ضوء هذه الحالة، تحض كوت ديفوار على التضامن والتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة وتدعو إلى تحسين قدرات مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع في ٢٣ شباط/فبراير، على الميثاق العالمي للتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، وهو إطار للتعاون فيما بين رؤساء كيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ويرحب بلدي أيضا بتعزيز التعاون بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، من خلال المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى في المناطق الأكثر تضررا من الإرهاب والتطرف العنيف.

هذا التعاون ضروري ويمكن من القيام بمتابعة زيارات التقييم من أجل كفالة أن المساعدة التقنية المقترحة تفي بالتوصيات وتلبي الاحتياجات ذات الأولوية في كل دولة. ويرحب وفد بلدي باعتماد الجمعية العامة بالإجماع، في ٢٦ حزيران/يونيه، القرار ٧٢/٢٨٤ بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بغية دحر الإرهاب من خلال التعاون.

أخيرا، يرحب بلدي باستنتاجات المؤتمر الرفيع المستوى الأول لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه في مقر الأمم المتحدة. وفر الاجتماع منتدى لتبادل الآراء بشأن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحسين تبادل المعلومات الحساسة.

لا شك أن مكافحة الإرهاب حالة طوارئ أمنية على الصعيدين الوطني والدولي. ومهما كان إعدادها جيدا، فإن الاستجابات الأمنية التي تقترحها الاستراتيجيات الحالية

لمكافحة الإرهاب لن تكون فعالة حقا إلا إذا عززتها سياسات جريئة لمكافحة الفقر والبطالة بين الشباب، وهما مصدران من مصادر تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف. ولذلك فإن كوت ديفوار ترى أن الحركات الإرهابية لا تترك لنا أي خيار سوى تجميع مواردنا لمكافحتها، في إطار استراتيجيات متسقة ومنسقة لهذه المكافحة.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أرحب بحضور وزير الخارجية هانت وبالطريقة التي يدير بها جلسة اليوم، التي جمعتنا معا لتناول التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين. نحن نشعر بالامتنان لعقده هذه الجلسة نظرا لأهمية هذه المسألة.

وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة جوانا كوك، كبيرة زملاء الأبحاث في المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي على إحاطاتهم الثرية بالمعلومات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

إن تقرير الأمين العام السابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين (S/2018/770)، الذي نناقشه في جلسة اليوم، يؤكد أن تنظيم داعش، على الرغم من تقلص موارده المالية وضعف قيادته الأساسية وقلة نشاطه، لا يزال يشكل تهديدا عالميا مع تداعيات في جميع القارات والمناطق دون الإقليمية. إن تطور تنظيم داعش من هيكل شبيه بهياكل الدولة إلى شبكة سرية لامركزية ييسره المنتسبون إليه على الصعيد الإقليمي وشبكته التي تضم آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بمن في ذلك النساء والأطفال، وكذلك ظاهرة مؤسفة جديدة تتمثل في شن هجمات انتحارية تستخدم فيها أسر بأكملها.

لا بد من التشديد على أنه لا ينبغي السماح للهزيمة الجزئية التي مني بها تنظيم داعش في العراق وسورية بتضليلنا. إن الوجود المتزايد للمقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من الشرق الأوسط في أفريقيا يساعد على تعزيز عزم الكيانات المنتسبة في شمال أفريقيا ومنطقتي الساحل والصحراء وحوض بحيرة تشاد شرق أفريقيا واستراتيجياتها ومواردها المالية. والقدرة على التنقل ستؤثر أيضا على التعاون المتزايد بينها والجهات المنتسبة إليها مع غيرها من الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب. في أفريقيا على وجه الخصوص، فإن هذه الظروف، إلى جانب عدم المساواة في التنمية بين البلدان، والفقر، وعدم المساواة في الحصول على الفرص، ولا سيما للشباب والنساء، وزيادة تداول الأسلحة الصغيرة والذخائر نتيجة للأزمة في ليبيا، ووجود المشردين، أسباب لتزايد تعقيد النزاعات التي طال أمدها في القارة.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تشيد وتشجع مختلف الجهود المبذولة لكفالة تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وتنفيذ الميثاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، والاستمرار في تعزيز التعاون بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفيما بين لجان الجزاءات في مجال مكافحة الإرهاب، في جملة أمور. كما أننا نقدر ما تبذله الدول الأعضاء قدر استطاعتها من جهود لمكافحة الإرهاب، ونؤكد من جديد الالتزام باحترام السيادة الوطنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وذلك لمنع وتحييد الأسباب الهيكلية التي أدت إلى نشأة وتوسع داعش في أفريقيا والشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نود أن نقدم ثلاثة اقتراحات نعتقد أنها تكمل الجهود العالمية المتواصلة ضد تنظيم داعش والإرهاب.

أولا، نعتقد أن من المهم للغاية القضاء على الملاذات الآمنة ''النقاط السوداء'' في مكافحة الإرهاب، من أجل الحد من حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والخطط التوسعية لتنظيم داعش والجهات المنتسبة إليه. ومن الأهمية بمكان تحديد المناطق والدول التي يكون، لأي سبب من الأسباب، تنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب فيها محدودا، والتي تشمل منع التطرف المصحوب بالعنف وإنشاء الهياكل القانونية، وحماية الحدود، بما في ذلك الحدود البحرية، ووقف تمويل الإرهاب، من بين أولويات أخرى. وفي هذا الصدد، نشيد بالإجراءات المشتركة التي اتخذتها هذا العام في وسط آسيا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب، ونشجع بذل جهود وتنفيذ مشاريع بحثية مماثلة في أفريقيا. ونود أيضا أن نسلط الضوء على اجتماع صيغة آريا الذي نظمته غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، الولايات المتحدة، إثيوبيا وهولندا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في حزيران/يونيه بشأن موضوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر وما يحدث منها حاليا في أنحاء مختلفة من العالم، مما ساعد على تأكيد المدى الذي قد تشكل به هذه الظاهرة، في بعض الحالات، تهديدا للسلام والأمن الإقليمي و/أو الدولي.

ثانيا، نعتقد أنه من المهم للغاية الاعتراف بضرورة الاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ومن ثم في التنمية المستدامة والمنصفة وفي السلام. وفي هذا السياق، يمكن إعداد خطاب قوي مضاد لخطاب داعش، ولا سيما من خلال تمكين المرأة والشباب والاستثمار في التعليم وخلق أسواق العمل، ضمن جملة أمور. وبناء على ذلك، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/72/840، بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي، بفضل إعادة تأكيدها بتوافق الآراء في الاستعراض السادس للاستراتيجية العالمية في حزيران/يونيه، ستمكننا من متابعة تلك الأنشطة وتحسين فهم أثرها الجماعي.

ثالثا، نعتقد أن تعزيز الشراكات القائمة في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن التنسيق فيما بينها، أمر أساسي. وهذا تحد لن يمكننا مواجهته إلا إذا اتحدنا وقمنا بتبادل المعلومات والخبرات، ومن ثم تعزيز التحالفات وفعاليتها ضد داعش.

إن غينيا الاستوائية أحد المستثمرين الرئيسيين في المكتب المركزي للجنة دوائر الاستخبارات والأمن في أفريقيا، التي يشارك فيها رؤساء أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، والتي تساعد الاتحاد الأفريقي وجميع مؤسساته في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن.

ونعتقد أن أهمية ذلك المنتدى حاسمة لتعزيز التعاون والأخوة فيما بين البلدان ضد الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش. وفي ذلك الصدد، نشيد بنجاح المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي، وندعو إلى عقد مناسبات مماثلة في المستقبل. ونشجع أيضا على تقديم الدعم للجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مكافحة داعش والإرهاب في أفريقيا.

وختاما، تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا موقف الاتحاد الأفريقي، الذي يعتقد أن الإرهاب والتطرف العنيف يمثل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا والعالم. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بمكافحة الإرهاب.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة اليوم. نشكر السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس على ما قدماه من تحليل مفصل للحالة فيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(داعش). وننوه بالجهود النشطة التي يبذلها الجهازان اللذان يتوليان رئاستهما في إعداد التقرير الأخير للأمين العام بشأن المسألة (S/2018/770). وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة كوك.

وسط الخسائر العسكرية والمتعلقة بالأراضي وتدمير البنية الاقتصادية ووهن الآلة الدعائية وضعف معنويات المقاتلين، تسعى قيادة التنظيم إلى أي فرصة للحفاظ على النفوذ والسيطرة. لقد انهار برج بابل الإرهابي العالمي. لكن لا تزال خلايا تنظيم الدولة الإسلامية تتحدث بصوت واحد وتنسق بنجاح فيما بينها. وعقب تدمير شبكة تهريب المواد الهيدروكربونية، لجأ الإرهابيون إلى مصادر جديدة للدعم المالي واللوجستي.

ووردت أنباء عن حالات مضاربة في أسواق الأوراق المالية، ويسعى الإرهابيون إلى استثمار الأموال في القطاعات القانونية لاقتصادات مجموعة واسعة من البلدان. يستثمر أنصار تنظيم الدولة الإسلامية بنشاط في السياحة والضيافة والزراعة والمزارع السمكية وشركات الأدوية وشركات البناء. ويواصل التنظيم الدخول في معارك من أجل السيطرة على طرق تهريب المخدرات، بما في ذلك في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، لا يزال تنظيم داعش يتلقى أموالا من جهات راعية أجنبية تتعاون معه تحت غطاء المؤسسات الخيرية والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

ونلاحظ مع الارتياح أن بداية التقرير المقدم اليوم كانت اعترافا بنجاح الجيش السوري في مكافحة الإرهاب. واتضح ذلك في المعارك الضارية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في ضواحي دمشق. وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم يتجاوز حدود العاصمة السورية. بدعم من القوات المسلحة الروسية، حررت أكثر من ١ ٤٠٠ بلدة ومدينة من وجود الإرهابيين. وتم إعادة أكثر من ٩٦ في المائة من الأراضي السورية الآن إلى سيطرة القوات الحكومية ووحدات الميليشيا الشعبية. ونتيجة لذلك، تمكن ما يزيد على ١,٥ مليون لاجئ سوري من العودة إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، نحن لا نتجاهل احتمال زيادة عدد الخلايا النائمة الإرهابية في سورية. إن أنصار تنظيم الدولة الإسلامية يبذلون قصارى جهدهم. فهم ينشطون في تجنيد القصر، بمن في ذلك الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٢ عاما، للقيام بهجمات إرهابية. ومن الممكن تماما أن تصبح الهجمات الإرهابية أكثر تواترا، لا سيما في منطقة إدلب. وعلاوة على ذلك، يتزايد احتمال تهديد داعش في أفغانستان، حيث يوجد، وفقا للتقارير المختلفة، ما يتراوح بين ٤ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ من الأعضاء الناشطين لذلك التنظيم، عدد كبير منهم في مناطق الحدود مع دول وسط آسيا.

وبالتوازي مع الهزيمة العسكرية التي لحقت بتنظيم الدولة الإسلامية، من الضروري أن نعالج بأقصى فعالية مسألة محاسبة العناصر المتطرفة ومساءلتها. وفي ذلك السياق، يتعين علينا أن نثير مسألة عدم جواز المحاولات الرامية إلى الحلول محل أجهزة مكافحة الإرهاب التابعة للحكومة السورية في القيام بمهامها، كما ذكر في تقرير الأمين العام. تضطلع كيانات مسلحة معينة أيضا بعمليات إلقاء القبض على أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، بالتوازي مع القوات الحكومية. نود الحصول على المزيد من المعلومات المفصلة. من تحديدا يضطلع بتلك المهام وعلى أي أساس؟ وما هو مصير المحتجزين؟ هل هناك خطط لتسليمهم إلى السلطات؟ ونأمل في أن نحصل على إجابات من لجان مجلس الأمن المتخصصة دون أن نضطر إلى انتظار صدور التقرير المقبل.

وأود أن أؤكد أنه، في نهاية المطاف، فإن جميع الذين يقدمون المساعدة المباشرة أو غير المباشرة للإرهابيين، ناهيك عن المقاتلين أنفسهم، يجب أن يخضعوا للمساءلة. بيد أنه يجب أن تتم عمليات جمع الأدلة وتجهيزها ونقلها إلى الهيئات القضائية بما يتفق بشكل صارم مع القانون الدولي ومع الاحترام الكامل

لسيادة الدول التي يرتكب فيها تنظيم الدولة الإسلامية الجرائم. وإن لم يؤخذ ذلك العامل بعين الاعتبار، لا يمكن لأي مبادرة تهدف إلى التحقيق في الجرائم الإرهابية أن تدعي الشرعية. ومن جانبنا، تشارك أجهزة التحقيق الروسية بنشاط في تلك الجهود على الأراضي السورية بموافقة المسؤولين في دمشق وبتعاونهم.

وخلال مناقشة التقرير السادس للأمين العام (S/2018/80) في شباط/فبراير (انظر S/PV.8178)، وجه الوفد الروسي الانتباه إلى الانتهاك الصارخ للحظر المفروض على الأسلحة فيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية. الأمر الذي يظل محيرا هو السؤال عن الكيفية التي تمكنت بها تلك العصابة من المجرمين من جمع ترسانة من الأسلحة مكنتها لسبع سنوات أساسا من مقاومة أعتى الجيوش في العالم. يصف التقرير الحالي الحالة كما لو أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية يرضون بما يصادفونه في طريقهم، ويسرقون مواقع التخزين في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم ويقومون بتصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. في الحقيقة يتمكن هؤلاء الإرهابيين من تصنيع نسبة صغيرة فحسب من الأسلحة باستخدام الطرق اليدوية ولا يقومون بتصنيع إلا نماذجها الأكثر بدائية. ثمة أدلة متزايدة على توفير الأسلحة من الخارج، بما في ذلك من خلال هياكل شبه قانونية بل وبدعم من أجهزة الاستخبارات في بلدان معينة. ونحن على ثقة من أنه ستعقد مناقشة تفصيلية بشأن السبل الكفيلة بالتصدي لتلك المسألة خلال المؤتمر الدولي المعني بمكافحة الإمداد غير القانوني بالأسلحة في سياق مكافحة الإرهاب الدولي الذي سيعقد في موسكو في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر.

انخفض نشاط تنظيم الدولة الإسلامية، مما مكن تنظيم القاعدة من الظهور مرة أخرى، بتمويل يبلغ ٢٠ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار شهريا. ويعمل ذلك التنظيم على تعزيز علاقاته مع الجماعات المرتبطة به في شمال أفريقيا. ويسعى للسيطرة على الأعمال الإجرامية المحلية والاستثمار في الممتلكات الصناعية الزراعية في البلدان الأفريقية. وفقا للتقارير المتاحة، مع دحر تنظيم الدولة الإسلامية قد يقوم تنظيم القاعدة وحلفاؤه بدور مكافحة الجهود الدولية لحل النزاع بشكل سلمي في سورية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا أن السبيل الوحيد للقضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بهما يقوم على أساس جماعي حقا. وفي ذلك الصدد، ندرس باهتمام المبادرة التي طرحتها قيادة الأمانة العامة بإنشاء شبكة لمنسقي مكافحة الإرهاب. نحن مقتنعون بأن تعزيز التعاون العملي للوكالات المتخصصة التابعة للدول الأعضاء يمثل عاملا هاما في تشكيل تحالف موحد لمكافحة الإرهاب تقوده الأمم المتحدة على أساس غير أيديولوجي، وهو أمر ما فتئنا ندعو إليه لفترة طويلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.